66 سلسلة محاضرات الإمارات

التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

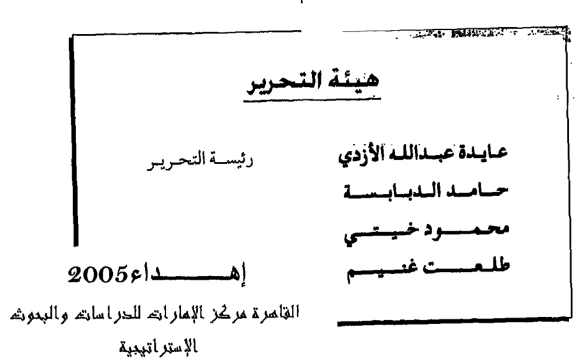


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.



إهداء 2005

القاهرة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 66 ـ

التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 3 نيسان/ إبريل 2001

الطبعة الأولى 2003
ISSN 1682-122X
ISBN 9948-00-440-X

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :
سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com
Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

مقدمة

ليس صحيحاً ما تؤكده البحوث والدراسات السياسية أن الفعل ورد الفعل الذي شهدته منطقة الخليج العربي بعد الثاني من آب/ أغسطس 1990 يمثل أزمة، كما أن التعبير ذاته الذي سيق في موجة عارمة من فوضى المصطلحات، يعد قاصراً عن التوصيف الدقيق لهذه الحالة، فما حدث كان زلزالاً عربياً غيَّر المفاهيم والاستراتيجيات وأثر بعمق في الاقتصاد. وبعيداً عن الصياغات الأيديولوجية، فقد غيرت الحرب كل شيء، وخلطت الأوراق كلها، وأضحى ما حدث حديث الناس اليومي وأدت إلى إسقاط المحرمات، وجعلت من المستحيل ممكناً بين العرب، وعجزت الاستراتيجيات المؤطرة سلفاً عن استيعاب الحدث وعلاجه.

وإزاء المعطيات الجديدة التي أملتها ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية، فإن رصداً سيو - استراتيجياً لما يمكن أن يكون عليه المشهد السياسي في المنطقة، والذي قد يلقي بظلاله لسنوات عديدة قادمة لابد من أن يتمحور حول المعالجة الأكاديمية لنسق العلاقات الإقليمية والدولية وفق صياغات أعمق تأثيراً وأكثر تحديداً، إذ ليس بوسع المراقب أن يغفل الانفراج الذي تشهده العلاقات الإيرانية - الخليجية في السنوات الأخيرة، ولا أن يتجاهل العراق بكل ما يحمل من ثقل تاريخي وبعد إقليمي وقومي ودولي.* هذا علاوة على التسويات الحدودية المتسارعة، والتي تثير تساؤلات عديدة ليس أقلها، ما المغزى الحقيقي وراء كل ذلك؟ وقد تجيب مجمل هذه الطروحات في التحليل الأخير عن إشكالية العلاقة مع

---

* الجدير بالذكر أن هذه المحاضرة قد أعدها صاحبها قبل الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق وسقوط نظام صدام حسين يوم 9 نيسان/ إبريل 2003.

الولايات المتحدة الأمريكية، وهل يمكن لهذه الأخيرة أن تكون لاعباً ماهراً إلى حد التحكم في كل خيوط اللعبة وقوانينها دون أخطاء؟ وهل نجحت فعلاً في تفريغ المشروع القومي العربي من مضمونه، بحيث أضحت دوله أكثر قُطرية مما سبق؟ وبعبارة أخرى، هل الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة والمستفيدة من انتكاسة حركة العرب التاريخية؟ والتساؤل الأكثر إلحاحاً إلى أي مدى يمكن أن يذهب إليه برنامج جعل المنطقة مدججة بالسلاح إلى حد أنها صارت أكبر مخزن للسلاح الأمريكي في الشرق الأوسط؟ وهل يمكن أن يساهم كل ذلك في تحويل المنطقة إلى "برميل بارود" قابل للانفجار في أي وقت؟ وإذا كان الوضع هكذا، هل هناك من أمل ليتحول المشروع القومي إلى مفهوم أكثر حداثة ينهض على أسس جديدة معتبرة للتوحد، والتي قوامها الاندماجات الاقتصادية دون الأيديولوجيات السياسية؟ وهل أضحى الأمر إلى هذا الحد مربكاً ومحيراً ومثيراً للجدل؟

على أي حال، من الواضح أن الوضع في الخليج ليس الوضع الوحيد الذي يثير تساؤلات عديدة، فالعالم كله يتغيَّر ويعاني مخاضاً صعباً متعثراً، فشأن أي تحوُّل أو تغيير لابد من أن يرافقه إرهاصات غير واضحة أو محددة ثم ما يلبث الأمر أن يتفتق عن جديد يكون قد اكتملت معالمه، ومن ثم ليس هناك ما يدعو إلى المبالغة في استشرافنا لآفاق مثل هذا المستقبل الذي قد يأتي مغايراً لهذا الذي أرهقنا أنفسنا بحثاً عنه وفيه، وإنما قد يكون من المفيد أن نعطي رصداً دقيقاً لأبعاد مثل هذا التحول واتجاهاته، ونحلِّله وفق معطياته لا وفق احتمالاته لأننا ببساطة شديدة لا نملك الوصاية عليه، أو مقاليد التحكم فيه.

وترتكز هذه الدراسة على درجة كبيرة من الشرعية البحثية، وتتمتع بعدد من المبررات التي تجعل منها عملاً أكاديمياً ملحاً للثقافة والمعرفة التاريخية ـ السياسية ـ الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي. وينهض مثل هذا الزعم على كون الدراسة تختص بالبحث والدرس والاستقصاء والتحليل لكافة أوجه الخلل في واحدة من أهم المعضلات العصرية التي تتجه بالمنطقة نحو الغليان والتوتر والمزيد من الانكشاف الاقتصادي والأمني، والبعثرة للمقدرات والإمكانات، ومن ثم غياب خطط التنمية لتقف دول المنطقة في التحليل الأخير وجهاً لوجه أمام تعقيدات سياسية تتهدد الاستقرار وتنقض على المنجزات الداخلية والخارجية لهذه الدول.

ولهذه الاعتبارات كلها تأتي هذه الدراسة للبحث في موضوع الخليج وتوازناته الاستراتيجية في عقد التسعينيات من القرن العشرين (1990 ـ 2000) وفق المحاور الآتية:

- حرب الخليج الثانية في الميزان الاستراتيجي.
- موقف دول الخليج من التحول الإيراني.
- الرؤية الأمريكية للأمن في الخليج العربي بعد الحرب.
- إسرائيل والتوازن المطلوب في منطقة الخليج.
- الاستقطاب المصري في السياسة الخليجية.

حرب الخليج الثانية في الميزان الاستراتيجي

تناقلت وكالات الأنباء على اختلافها بوادر شقاق بين العراق وكل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بدعوى أن سياستيهما

النفطية قد أضرتا باقتصادات العراق النفطية، وأن دولة الكويت تحديداً قد عمدت إلى ما أسمته السلطات العراقية "سرقات نفطية" وأنها قد طالبت عوضاً عن ذلك من السلطات الكويتية مبلغاً يقدر بنحو مليار دولار أمريكي. فأعاد هذا المطلب إلى الأذهان الكويتية ما دأب العراقيون على فعله من ابتزاز دولة الكويت مادياً وسياسياً ونفسياً أيضاً لقاء التغاضي عن إثارة مشكلات الحدود السياسية أو حتى التهديد بابتلاعها، وهي استراتيجية قد حرصت الإدارات العراقية المختلفة على اتباعها، [1] وأراد الكويتيون بدورهم أن يضعوا حداً لهذا، من حيث لا يدرون أنهم بتعاطيهم حيال مثل هذا التوجه في مراحله الأولى قد ساهموا في تضخيمه في نفوس العراقيين.

كانت حرب الخليج الأولى سبباً مباشراً لحرب الخليج الثانية، فعندما نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1981، كان لدى العراق مدخرات تقارب المئة مليار دولار، في حين بلغت خسائره المادية بعد الحرب ما يقارب الثلاثمئة مليار دولار أمريكي، كما خرج العراق من هذه الحرب أقوى قوة عسكرية في المنطقة في مقابل انهيار اقتصادي مروع، وتراكم الديون بفوائد بلغت قيمتها 30٪ في العام الواحد، [2] وهي الصورة القائمة التي فوجئ العراقيون بها مما دفع أحد اقتصادييهم إلى مكاشفة ذويه في تقرير سري قائلاً: «إن صورة السبعينيات البراقة قد تلاشت، وحل محلها وضع اقتصادي مظلم وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل للأجيال القادمة لأن الوضع يزداد سوءاً في ظل الحكومة الحالية». [3]

وإذا كان هذا هو المناخ العام الذي أضحى عليه العراق في عام 1990، فإن السبب المباشر الذي فجر مثل هذا الاحتقان الداخلي،

ووجدت فيه السلطات العراقية طريقاً للخلاص، هو الحالة النفطية التي دارت حول اتفاق دول الأوبك على رفع سعر البرميل إلى واحد وعشرين دولاراً من ثمانية عشر دولاراً وتحديد سقف معين للإنتاج، وهي استراتيجية رحبت بها العراق لأن من شأنها المساهمة بفاعلية في سد العجز في ميزانيتها التنموية، والوفاء ببعض التزاماته المتعلقة بالفوائد. بيد أن عدم التزام دولة الكويت بمقررات أوبك قد هبط بسعر البرميل إلى خمسة عشر دولاراً، فثارت ثائرة العراقيين وبخاصة أن تقاريرهم أوضحت أن الزيادات النفطية الكويتية المتجاوزة لحصة أوبك تم ضخ غالبيتها من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الجانبين.[4]

والحقيقة أن التحليل السيو-استراتيجي لهذا الفعل سوف ينبئ بتناقضات عدة ساهمت حدتها في نشوء المعضلة ومن ثم الانفجار. والتساؤل الذي يعلن عن نفسه بداية ويحتاج جواباً موضوعياً عما إذا كان السلوك الكويتي شأناً سيادياً، وبالتالي يقرر ما يجد فيه مصلحة وطنية عليا، أو أنها ملتزمة بمقررات منظمة الأوبك، وبالتالي تنتفي الشرعية عن مثل هذا السلوك، وهل من الجائز تغليب المصلحة الوطنية على القومية؟ وهل كان العراق محقاً إذا اعتبر هذا الإجراء تآمرياً وحرباً اقتصادية صريحة؟ ربما كان لهذه التساؤلات الحائرة ما يبررها؛ ولكن في ظل غياب اعتبارين أساسيين لابد منهما، الأول يتصل بالمطالبات العراقية المستمرة رغم اختلاف الأنظمة والحكومات، وأدلجة هذه المطالب تارة تحت شعار تحقيق الوحدة القومية، وأخرى تتعلق بحقوق تاريخية وعودة الفرع إلى الأصل، ودعوى التوزيع العادل للثروات العربية. فقضية الاستيلاء على دولة الكويت ظلت هاجساً عراقياً ملحاً، ومن ثم استمرت الحكومات

العراقية بابتزاز دولة الكويت، وبالتالي لا ينبغي التعويل كثيراً على قضية الأسعار والإنتاج النفطي فما هما إلا ذريعة سيو-استراتيجية جديدة.[5]

ويتعلق الثاني بحجم رد الفعل ذاته الذي لم يكن عقلانياً البتة، ولاسيما في ظل الجهود الدبلوماسية الهائلة التي بذلت لاحتواء الموقف إلى حد توسط بعض رموز النظام السياسي العربي ومنهم الرئيس المصري والعاهل السعودي وملك الأردن، واستعداد الأطراف مجتمعة لتعويض العراق عن هذا الخطأ على فرض صحته؛ ومن ثم كان إصرار العراق على تفجير الموقف يحمل في طياته مدلولات أعمق من هذا التبرير المطروح سلفاً.[6]

وفي ضوء هذه الحيثيات يجب أن نستمر في رصد المشهد السياسي وفق معطياته، وعدم التوقف طويلاً عند موضوع النفط، لأنه ببساطة شديدة لا يشكل مسوغاً لكل ما حدث.

وفي إطار مقتضيات تطور منهج البحث العلمي الذي غدا أكثر تحديداً، وأشد تركيزاً في تفسير الظاهرة السياسية، فإننا لا نؤمن بتعدد المبررات وتشتتها ما بين اجتماعية وسياسية واقتصادية، لاسيما في ظل الحدث الذي نعكف على دراسته، انطلاقاً من أن عرضها والإغراق في مناقشتها لن يجدي نفعاً، لأن أي نظام لا يمكن أن يكشف صراحة عن الأسباب الحقيقية التي يضمرها وراء سلوكه، حيث تبقى تلك الأسباب حكراً على صانعي السياسة ومتخذي القرار، وما يعلن من تبريرات لا يعدو أنه اجتهادات بحثية تحاول تأطير الفعل السياسي. هذا علاوة على أنه في ظل النظام الشمولي في العراق الذي يتحكم في كل شيء لا يصح أن

يكون الرئيس العراقي قد استوعب كل اتجاهات اللعبة وإلا ما أقدم على ما فعل، ولا يعقل أيضاً أن يكون مستشاروه قد وضعوه في السياق الواقعي لكافة المتغيرات الإقليمية والدولية.[7]

إن الغزو العراقي لدولة الكويت حركته أطماع عراقية مكبوتة في ثروة الكويت وموقعها الاستراتيجي الذي يحقق للعراق بعداً لوجستياً مهماً، هذا هو جوهر الموضوع وأصله، أما ما يتعلق بمتطلبات الزعامة، والشخصية الكارزمية، والدكتاتورية الحاكمة والأبعاد الاجتماعية، والمبررات الأخلاقية واللاأخلاقية، فهي محض اجتهادات قد تفيد على الصعيد الثقافي المعرفي، ولكن من المؤكد أنها لم تكن المحرك الحقيقي للآلة العسكرية العراقية؛ فلم يكن صدام حسين أول من فعل ذلك، وربما لن يكون الأخير.

ومن ثم فإن القول بوجود مؤامرة أمريكية أيضاً اعتماداً على تصريحات جون كيلي مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وأنها لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق ودولة الكويت،[8] لا ينهض مسوغاً مقنعاً للفعل أو حتى حافزاً إليه ولا هي بإشارات تآمرية، ولكنها وفق "الخطاب الدبلوماسي" المعتاد في مثل هذه الظروف، والمؤامرة ليست بهذه السطحية في القول ولكنها نسيج معقد غير معلن، نرى ملامحه في السلوك الأمريكي بعد الأزمة الذي عمد إلى تنفيذ الخيار العسكري بدقة بالغة ومبالغة متناهية، وكان يرى في نقيضه "الحل السلمي" الخيار الكابوس (The Nightmare Scenario) الذي سيحقق خسائر هائلة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن ناحية سيحافظ على القدرات العسكرية العراقية سليمة دون تدمير بما فيها من أسلحة دمار

شامل وترسانتها، وما يحمله ذلك من تهديد لإسرائيل والدول الخليجية الصديقة، وتحول العراق بالتالي إلى قوة إقليمية راغبة في السيطرة.

على أي حال غزت القوات العراقية دولة الكويت في فجر الثاني من آب/ أغسطس 1990، وسقطت عندها كل الأقنعة كما تهاوت الأيديولوجيات من عليائها، وأضحت القضية برمتها تدور في إطار من الموضوعية والواقعية المربكة والمحيرة، ولم يعد ثمة مساحة للمزيد من الغوغائية والديماغوجية، وبدا أن حزماً وحسماً مطلوبان بإلحاح لتدارك الموقف المعقد أصلاً، وبعيداً عن السفسطة الكلامية حول ردود الفعل المتباينة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، فإن السلوك السياسي الذي رافق الأزمة قد اتسم بالجمود في مراحله الأولى.[9] ومن عجب أن الدولة المعتدية هي التي فرضت مثل هذا النمط من التعامل بغية تجميد قضية احتلال دولة الكويت، وتعمد إضاعة الوقت من خلال اختلاق قضايا فرعية، بما يمكن أن يساعد على تشتيت الاهتمام الدولي بالقضية، فضلاً عن إمكانية أن يساعد ذلك على زيادة شعبية القيادة العراقية في العالم العربي من خلال صياغة مطالب ذات جاذبية على المستوى الشعبي العربي. وقد بدت هذه الخاصية واضحة في الربط بين قضية احتلال دولة الكويت، والصراع العربي-الإسرائيلي، وجعل القبول العراقي لتنفيذ تسوية سلمية لأزمة الخليج مرهوناً بتسوية كافة قضايا الصراع الأخرى في المنطقة.[10] كما عملت بغداد بصورة متواصلة على محاولة تفتيت الإجماع الدولي، وفي المقابل تكريس أوضاع الاحتلال والضم من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات الهادفة إلى إلغاء الشخصية القانونية لدولة الكويت وطمسها، وتغيير طابع الحياة فيها لتكوين واقع سياسي جديد لمصلحة العراق في الكويت، وليكون قرار الضم مسألة غير مطروحة على الإطلاق.[11]

كما كان من متطلبات عملية التجميد هذه، الإبقاء على الخيار الدبلوماسي الذي كان تعاملاً ناجحاً بصورة نسبية مع العناصر المكونة للأزمة، والأطراف الداخلة فيه دون أن يقصد من ورائه الوصول إلى نتيجة محددة، ولكن مجرد إضاعة الوقت حتى يعتاد الجميع قبول الأمر الواقع. ومن ناحية أخرى ساهمت مثل هذه السياسات في تمكن القيادة العراقية من مواصلة أعمال التحضير والإعداد لعمليات دفاعية واسعة النطاق على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة كافة، وما يتطلبه ذلك من العمل على زيادة موارد التسليح، ومواصلة أعمال التعبئة البشرية، والإعداد لتنفيذ مجموعة من الإجراءات الانتقامية العنيفة في حالة التأكد من قرب إنزال هزيمة عسكرية بالقوات العراقية، كحرق آبار النفط الكويتية، وهذا السلوك علاوة على قيمته الرادعة، فإنه قد مثل الخيار الأخير في حالة الانفجار المسلح في المنطقة.[12]

وفيما يتعلق بسلوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السياسي والاقتصادي للتعامل مع الأزمة فإن بعداً كبيراً منه كان نابعاً من الخبرات التاريخية، والاستراتيجية لهذه الدول في التعامل مع العراق وما قد أثاره من مشكلات مشابهة في الماضي، لا بل إن الفعل ذاته قد أقدم عليه عبدالكريم قاسم عام 1961 في تهديده باحتلال الكويت، وقد انهمكت الدبلوماسيتان البريطانية والأمريكية وقتئذ في محادثات مطولة هدفت إلى التصدي لأطماع قاسم في الكويت، ومن ثم لم يكن الحدث في الثاني من آب/ أغسطس 1990 مفاجئاً للخبراء والسياسيين في الخليج ومن ثم لم يستغرق القرار وقتاً طويلاً، فأعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه لا مساومة حول الانسحاب وعودة الشرعية.[13]

ومن ثم عملت هذه الدول على ضرورة تحريك الجمود الذي حاول العراقيون إقراره، ومن ناحية أعطت للجهود الدبلوماسية وزناً ومجالاً كي تتعرف ما يمكن أن تسفر عنه في نهاية الأمر سواء تلك المتصلة بالتحركات العربية أو الدولية، ومن ناحية أخرى كانت تتعاطى عملياً وعلى أرض الواقع مع التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الذي حاول حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي ضمن صفوف التحالف المزمع تكوينه ليتصدى لمسألة الغزو. وفي السياق ذاته حرصت المملكة العربية السعودية على تهيئة الأجواء لتقبل خيار الحل العسكري كمرحلة أخيرة، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت الأفكار السعودية نفسها في التعامل مع الأزمة.[14] ومع أن الأطراف الأخرى في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد حرصت على دعم الخطوات السعودية في هذا الاتجاه وتأييدها،[15] فمن الملاحظ تشتت الإرادة الكويتية، ولا يعرف على وجه الدقة لماذا لم تأخذ الحكومة الكويتية في المنفى زمام المبادرة حتى على صعيد التخطيط الاستراتيجي. وإذا لم تكن لديها القدرة تحت تأثير هول الصدمة والمفاجأة، فإن الرؤية الاستراتيجية التي نبحث عنها كانت غائبة منذ البداية، فمع أن التجربة التاريخية قد أثبتت غير مرة أن العراق يتحين الظروف للانقضاض على الكويت، لم تتخذ الأخيرة التدابير اللازمة سواء تلك البعيدة المدى أو المرحلية لردع مثل هذا الفعل، ولاسيما بعد ورود أنباء وتقارير تفيد بالتعبئة العامة في صفوف الجيش العراقي وتربصه بالحدود الكويتية، كما أنه من الواضح أن أحداً في دولة الكويت على المستوى الشعبي والرسمي لم يكن يتوقع أن العراق سيتجرأ على مثل هذا الإثم العظيم،[16] فهل تكون دولة الكويت قد أخطأت مرة أخرى عندما رفضت دفع مليار دولار للعراق لغض الطرف عن إثارة قضية الضم ثم

تضطر إلى دفع أضعاف هذا المبلغ مقابل التحرير؟ وهكذا يفضي التحليل الأخير إلى نتيجة مؤداها «أن دولة الكويت لم تشتر الامتناع عن الغزو ولكنها أجبرت على شراء التحرير».

وفي شأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للأزمة، فقد انخرطت بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية لخدمة غرض محدد هو تبرير الضربات العسكرية المتوقعة لطرد العراق من دولة الكويت.[17] وبعيداً عن الانزلاق وراء نظرية المؤامرة، وأن واشنطن كانت وراء كل ما حدث، فإننا نرى هذا الكلام غير منطقي، لأن قرار الغزو علاوة على أنه شأن عراقي محض فإنه أيضاً كان هاجساً تاريخياً - كما أسلفت - حاول صدام من خلاله أن ينجح فيما فشل فيه السابقون. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخلق الحدث أو المشكلة، وإنما الصحيح، أنها قد استفادت من وجود الحدث، وحاولت توظيفه جيداً لخدمة أغراضها الاستراتيجية الآنية والبعيدة المدى.

وفي سياق هذا التحليل العام، تأتي الأهداف الأمريكية الأخرى ضمن الاعتبارات الاستراتيجية الحاكمة لسياستها في المنطقة، والتي كان في طليعتها ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي، ثم نصرة الأصدقاء الذين استنجدوها لإخراج العراق من الكويت، بالإضافة إلى اعتبارات إقليمية تتصل بحماية إسرائيل التي شملها التهديد في بعض مراحل الأزمة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وجدت نفسها ولأول مرة فجأة أمام محك حقيقي لإثبات قيادتها للعالم وإدارة أزماته، وأنها بالفعل قادرة على الإمساك بالعولمة بكافة مضامينها، والتي كانت لاتزال في طور البزوغ.

وفي ظل هذا الإطار من الفهم، كان الإصرار الأمريكي على تحقيق نصر حاسم ومهم يعيد الاعتبار والهيبة للعسكرية الأمريكية، بعد خيبة فيتنام ومرارتها.[18] وبالتالي لم يكن الرئيس العراقي محظوظاً قط، وأفلست أيديولوجياته الاستراتيجية منذ الأيام الأولى للغزو، لأن كل شيء قد صار عكس ما توقعه هو وخبراؤه، فلم تؤيده مصر، ولم تنشغل عنه الولايات المتحدة الأمريكية ولا الغرب بأحداث أوربا الشرقية، كما لم يسانده حلفاؤه من السوفييت الذين علاوة على معاناتهم فقدان الهوية فجأة ومواجهتهم لخطر التمزق أشلاء، فهم في الوقت ذاته نأوا بأنفسهم عن الانزلاق إلى مهاترات عبثية لا تستند إلى منطق.[19] وهكذا أضحت حرب تحرير دولة الكويت بكل شراستها وفداحتها وخسائرها، مجرد عملية جراحية لإجهاض هذا المخطط الخطير الذي شكل سابقة خطيرة في نزاعات العرب البينية.

وبحسابات الجدوى الاقتصادية، كانت خسائر العراق من جراء الغزو والحرب أكثر وضوحاً من مثيلتها في دولة الكويت، ذلك أن فاتورة الدفع النقدي والعيني، التي دفعت قسراً من قبل الدول العربية تشير إلى حقيقة كارثية وفق البنود الآتية:

- كلفة الحرب الفعلية التي تقوم، بالدرجة الأولى، على الأموال المدفوعة للدول المشاركة في قوات التحالف.
- كلفة إعادة الإعمار "بالنسبة إلى دولة الكويت".
- الهبات التي دفعت لدول صديقة كانت لها مواقفها المؤيدة للكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى.

- القروض التي قدمت للاتحاد السوفيتي ثمناً لدعمه السياسي والدبلوماسي لقرارات الأمم المتحدة ضد العراق.
- خسائر دولة الكويت لعائداتها النفطية خلال فترة الأزمة «على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى قد أفادت من الارتفاع المؤقت في أسعار النفط».
- صفقات الأسلحة التي أبرمت أثناء الأزمة وبعدها.

إن ثلاثاً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، قد تعهدت بدفع 36.845 مليار دولار كمساهمة في المجهود الحربي الأمريكي، وحتى نهاية نيسان/ إبريل 1991 كانت قد دفعت بالفعل 20.627 مليار دولار.[20]

ويتحدث تقرير وضعته لجنة تابعة للأمم المتحدة في دولة الكويت بين 16 آذار/ مارس و4 نيسان/ إبريل 1991 عن فقدان دولة الكويت لمبلغ مقدر بـ 8.5 مليارات كان بإمكانها أن تجنيه خلال فترة خضوعها للقوات العراقية. وبوسع المرء أن يضيف لهذا المبلغ 15 مليار دولار للفترة الممتدة بين أيار/ مايو 1991 ونهاية كانون الأول/ ديسمبر 1992، إذ صرفت دولة الكويت أكثر من 8 أشهر على إطفاء الحرائق التي أصابت آبارها لتستأنف الإنتاج بعد ذلك.

ويضاف إلى تلك الخسائر قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاعات الأخرى (البتروكيماوية، الصناعة، الزراعة، البنية التحتية)، ويرى تقرير الأمم المتحدة السابق أن إعادة نظام توزيع الكهرباء إلى ما كان عليه تستلزم

نحو مليار دولار، وأن إصلاح الأضرار التي أصابت المرافئ يستلزم مثل هذا المبلغ، وأن ترميم المنازل الخاصة التي تضررت أو إعادة بناء ما تهدم منها يستوجب 2.5 مليار دولار، فضلاً عن مليار دولار آخر للقيام بالإصلاحات التي تقتضيها الفنادق الكبرى والمباني العامة إجمالاً. ويقدر التقرير المذكور مجموع هذه التكاليف بـ 23 مليار دولار.

وبالتالي، فإن إجمالي الخسائر التي تكبدتها دولة الكويت خلال الفترة 1990-1992 يقدر بنحو 38 مليار دولار، وبلغت تعهداتها تجاه المجهود الحربي الأمريكي 16 مليار دولار، والبريطاني مليار دولار والفرنسي مليار دولار،[21] هذا ناهيك عن الأرقام المذكورة التي ستغطي تكاليف إعادة الإعمار والبناء والتجديد للمنشآت المذكورة، وتحديث الجيش وتدريبه وتسليحه بالأجهزة والمعدات المتطورة، وغيرها بما يعلو على الحصر، في حين ذكر مؤخراً أن التكلفة الإجمالية لحرب الخليج الثانية قد بلغت ثلاثة أضعاف الرقم أي 900 مليار دولار.[22]

ويوضح الجدول الآتي مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجهود الحربي لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي:[23]

الدولة	التعهد بالدفع (مليار دولار)	المدفوعات الفعلية حتى تاريخ 30/ 4/ 1991		
		نقداً	عيناً	المجموع
المملكة العربية السعودية	16.839	4.536	3.059	7.595
دولة الكويت	16.006	9.250	0.021	9.271
دولة الإمارات العربية المتحدة	4.000	3.750	0.191	3.941
الإجمالي	36.845	17.356	3.271	20.627

ويوضح الجدول الآتي التكلفة المالية الإجمالية التي تحملتها دولة الكويت نتيجة الاجتياح العراقي لها (بمليارات الدولارات):

ما كانت ستجنيه لولا الحرب	24
الخسائر اللاحقة بها	15
المساهمة في المجهود الحربي – الأمريكي – الإنجليزي – الفرنسي	 16 1 1
المدفوعات للدول الصديقة	3.7
مشتريات الأسلحة	10.0
نفقات أخرى	2.0
المجموع	72.7

وفي الشأن العراقي، فإن المدخل لحسابات الخسارة يبدأ بالرقم 452.6 مليار دولار وهو إجمالي خسائره في حربه ضد إيران،[24] ولا يدخل في هذا الرقم قيمة الدعم الخليجي المالي واللوجستي شبه المفتوح لبغداد، والذي يقدر بنحو 50 مليار دولار نقداً بالإضافة إلى 30 مليار دولار أخرى في شكل إنفاق غير مباشر من مؤسسات غير حكومية، ومن إعانات علنية وسرية.[25]

ويدخل ضمن حسابات الخسائر العراقية والمعايير المرتبطة بحجم الإنفاق العسكري (تدريب، تسليح، معدات تقليدية ومتطورة) التي دمرت في الحرب والتي بلغت في مجموعها ما يناهز 170 مليار دولار في حين بلغت الخسائر التي لحقت بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية

التحتية ما قيمته 232 مليار دولار،[26] ناهيك عن حجم الفاقد المالي من جراء الحصار الاقتصادي، والتعويضات المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 687، وهكذا فإن الاقتصاد العراقي سوف يكون رهينة لتداعيات الحرب لفترة لا تقل عن ثلاثين عاماً. تذكر التقديرات أن حجم الخسائر العراقية سوف تصل في المحصلة النهائية إلى ما قيمته 676 مليار دولار.

يبقى أن نشير إلى أن حرب الخليج الثانية، قد وضعت الأمن الوطني السعودي في حرج غير مسبوق، وذلك من جراء الميزات الاستراتيجية المتقدمة التي باتت تتمتع بها القوات الأمريكية المتمركزة في المملكة العربية السعودية. كما تجلت التداعيات السالبة أيضاً في تحول المملكة العربية السعودية من دولة ذات فائض مالي إلى دولة مدينة، وذات عجز متزايد. وتتمثل خطورة هذا التحول في المتاعب المعيشية التي قد يعانيها المواطن السعودي، علاوة على تقلص هامش الحركة أمام الدبلوماسية السعودية في الدائرتين العربية والدولية، وهي حركة اعتمدت إلى حد ملحوظ على مزايا الوفرة المالية.[27]

في البيئة الإقليمية للموضوع الذي نبحثه، ليس بوسع أي باحث أن يتجاهل الاغتيال الواضح للعمل العربي المشترك، سواء اتخذ هذا العمل صيغة الأمن القومي العربي، أو شكل نظام سياسي عربي. فعلاوة على الانكشاف الذي أبان عن عمق الأزمة التي أصابت العلاقات البينية العربية، وأن الأمة قد ضبطت متلبسة بعجزها وحيرتها وتعارض بينياتها وتصادمها، فإن الغزو قد أتى على البقية الباقية من الغموض والضبابية اللذين كانا يغلفان هذا المشروع، لينقشع الظلام عن حقيقة سوداء وأكثر

إيلاماً وهي أننا كنا نعيش وهماً كبيراً، أو حلماً عظيماً، وجدنا أنفسنا فجأة، ودون سابق إنذار، دون هوية وبلا هدف جماعي نسعى لتحقيقه، وانهارت الثقة بالترتيبات التعاقدية التي حكمت قانوناً وعرفاً العلاقات العربية، وتحول العمل العربي من ترتيب سياسي - استراتيجي يقوم على مبدأ ترابط المصير - ولاسيما في مجال الأمن - إلى ترتيب ثقافي ينهض على مجرد الاعتراف بالتجانس الديني والثقافي.

ودول الخليج العربية ذاتها التي كانت تعد قوة دفع، ومصدر تمويل لأي مشروعات قومية قائمة، انصرفت نحو تحقيق أمنها بوسائلها، وعلا صوت النخب في منطقة الخليج يطالب الحكومات بإعادة تنظيم العلاقات العربية - الخليجية على أسس جديدة، تأخذ في الاعتبار عامل المصلحة كأساس لهذه العلاقة بدلاً من عامل الانتماء والولاء، وتقليص الدور العربي في أمن الخليج وربط هذا الأمن بـ "الأمن العالمي" وإعطاء الأولوية للبعد الدولي على غيره من الاعتبارات الأخرى.[28]

وقد عبر عن هذه الرؤية بوضوح الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله بشارة بقوله: «إن المستقبل العربي سيقوم على صيغة جديدة تقضي على هذه الخرافات وهذه الأوهام، وهي أوهام التآخي العربي، والأمن العربي، والوطن العربي الواحد، ويثبت أننا قوم واقعيون نتعامل على أسس ومصالح، وأن يكون للجميع مصلحة في أي خطة بما في ذلك المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والفكرية والحياتية، أي أن الترابط العربي المقبل يجب أن يبنى على البعد المصلحي الحضاري وليس على وجدان النظريات العقيمة».[29]

وفي العموم، لم يعد للعمل السياسي العربي الموحد والمؤطر ما يبرره، فالحديث عنه أصبح غير مستساغ لدى الكثيرين، لا بل أضحى متهماً وحبيس الريبة والظنون، وفي ظل هذا الإطار من الفهم يصبح الحديث حتى عن مجرد عقد قمة عربية غير ملائم ولا مقبولاً، وكثيراً ما يثار الجدل بشأنها، ولذلك فإن الأطراف العربية الفاعلة اكتفت بمجرد التشاور والتنسيق في القضايا المهمة، ومن ثم برز محور القاهرة ـ الرياض ـ دمشق، في النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، كما شهدت الأعوام ذاتها حالة كبرى من التحول في مجمل العلاقات العربية والإقليمية، فالتحالف العربي قد أخذ في التأكل التدريجي من الداخل تحت وطأة الضغط الأمريكي والتصعيد ضد العراق، وفقدان التعاطف العربي، وتحوله لجهة الحنق على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لما يفعلانه بالشعب الفلسطيني من حصار وقصف وتدمير واغتيالات، ولاريب في أن هذه التحولات قد آلت إلى واقع عربي مرير من التشتت وفقدان الإرادة الموحدة.

موقف دول الخليج العربية من التحول الإيراني

كان عقد التسعينيات قد حمل معه رياح التغيير أيضاً إلى عمق الداخل الإيراني، بل إلى صميم فؤاده، حيث تخضع المسألة الدينية في إيران لأول مرة لإعادة النظر، بل والتجرؤ على الإسلاميين المحافظين من حملة النظام منذ عام 1979 ووسمهم بالجمود والتردي على كافة الصعد، ويدفع الناس بالتيار الإصلاحي إلى واجهة الأحداث وتحريضه نحو المزيد من الخطوات التي تخلصهم من آثار الماضي، والإفلات من الخمينية التي افتقرت إلى

العديد من الصياغات المهمة والملحة والضرورية حول أولويات المجتمع المدني من حجم ومنسوب وفاعلية الدخل القومي والصادرات والواردات، كما عجزت عن تقديم مدلولات بسيطة لرجل الشارع الذي أضحى يتساءل عن تفسير ومعان لمفاهيم أكثر تعقيداً، كولاية الفقيه، وأيهما أسبق سيف الدين أم سيف الدولة؟ ولمن تكون الغلبة سلطة الدولة أم سلطة رجال الدين؟ وفي غمرة هذه الأجواء من الحيرة والإرباك، سقط المجتمع بل الدولة بأكملها في هوة الانهيار الاقتصادي الداخلي، والعزلة الخارجية المفروضة عليها من الداخل، فقد انغمس رجال الدين حتى النخاع في لجة من الخوف والهلع على مشروعهم، وبالغوا إلى حد الإفراط في التسليح ودواعي الأمن، بدعوى استهدافهم من قوى بغيضة شريرة لا تريد لهم الخير، ومرة أخرى تضيع الحقيقة: من يستهدف من؟ من يتربص بمن؟ إيران بالجيران أم العكس؟ وكان في اعتمادهم استراتيجية أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم على الأنظمة والسياسات المجاورة لها، مدعاة للسخرية، كما كانت مدعاة أكبر للعزلة، مادامت إيران نفسها لا تعرف ماذا تريد.

كانت الثورة الإيرانية عام 1979 قد وضعت نهاية لنظام الشاه ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد،[30] مبني على أساس القيم الناشئة التي لعبت دوراً رئيسياً في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم، تلك القيم الجديدة التي ترعرعت – طوال عدة عقود – على بديهيات الدين والقومية والأمل في إرساء الدعائم السياسية والقانونية للدولة، وانعكست في شعار الثورة الإيرانية "الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية" وهي أيديولوجية تشكلت بفعل صياغة ائتلافية لأيدلوجيات أكثر تعقيداً، مبنية

على محاولة المواءمة بين الإسلام الشيعي من مؤيدي آية الله الخميني، والإسلام الممزوج بأيديولوجية ماركسية كما في جماعة "مجاهدي خلق"، والإسلام الإصلاحي ويمثله مهدي بازركان، وآية الله مطهري، ويعتمد على ديمقراطية تعددية تستقي شرعيتها من الشعب، وتمارس نشاطها في إطار القيم المجتمعية، وألبست هذه المفاهيم على تنوعها سياقاً عاماً قوامه حكومة ثورية تجمع بين الاستبدادية والثيوقراطية والديمقراطية، ترجمه على أرض الواقع كتاب **ولاية الفقيه** الذي أبرزه آية الله الخميني كنظرية للحكم.

ومرة أخرى يقع النظام الجديد في المزيد من التناقض، إذا أضحى رأس السلطة يحمل دستورين أولهما ذلك الذي بيمينه، والثاني صيغ في باريس وينطوي على مجتمع متعدد الأحزاب وحكومة ممثلة للشعب. وللخروج من هذا المأزق عهد الخميني إلى "مجلس الخبراء" صياغة دستور جديد يضمن دوراً مهيمناً لرجال الدين في السلطة السياسية للأمة، وكان أداته في ذلك آية الله بهشتي الذي تفانى في الدفاع عن هذه النظرية، في حين أبرز الخميني فكرته في كتابه الثاني **الحكومة الإسلامية**، فأعلن صراحة مشروعية تولي الفقيه وأنه المصدر الحقيقي للسلطة والتشريع، وأنه لابد من القضاء على الحواجز القائمة بين الدين والسياسة.

على أن أخطر ما في هذا التوجه ما أعلنه آية الله الخميني في كتابه **كشف الأسرار** لأن كل من يسيطر على جهاز الحكم أياً كان يجب عليه الحصول على موافقة الفقهاء والاعتراف بامتيازاتهم،[31] نافياً بذلك مبدأ الشورى الإسلامية كأساس للحكم، وفاتحاً بذلك الباب على مصراعيه لجدل معرفي واسع حول "الوظيفة الكهنوتية" لرجال الدين، ومعيداً

التقليد العلماني، الذي ساد عشية العصور الوسطى بين البابا والإمبراطور، إذ كان على هذا الأخير أن يحظى بمباركة الأول قبل توليه شؤون الحكم والسياسة. والأمر الذي عزز هذا الاعتقاد في ذوات رفقاء الثورة والمراقبين على حد سواء، ما دعا آية الله الخميني إليه لاحقاً من توسيع نفوذه خارج دائرة رسم السياسات المحلية للبلاد، فانغمس مباشرة في السياسة الخارجية بما اصطلح على تسميته "السلطة المطلقة للفقيه" التي أصبح الوالي بمقتضاها مخولاً لتفويض سلطات غير محددة إلى حكومته، وبما يحقق مصالح النظام وليس بالضرورة مصالح الشعب، وقد عززت تصريحات آية الله مشكيني هذا التوجه في قوله: «إن أفضل وضع للمجتمع الإيراني هو موافقة الناس على الإذعان الكامل لإرادة الوالي الفقيه وإلزام أنفسهم بقبول سلطته».[32]

وصارت القضية الجوهرية تدور في فلك محاولة البحث عن تأسيس آلية تمكن الحكومة من رعاية مصالحها على حساب مصالح المحكومين، وكان في إصدار الخميني فتاوى تبيح مثل هذا الاجتراء على مصالح الدولة، محك قوي لأهلية النظام للتنظير، ومعيار القبول والرفض لهذا النظام. كما لفت الانتباه أيضاً إلى ضرورة البحث في هذا المشروع الخميني عن قضايا أكثر إلحاحاً ومساساً بشؤون الناس ومقدراتهم الاقتصادية. ولأنه لا يملك أحد الجرأة المطلقة في التصدي مباشرة لرأس النظام باعتبار ذلك من المحرمات الكبرى، فقد رأت الاتجاهات المعارضة أن تنتقده في شخص الحكومة والنظام السياسي من خلال التشكيك في شرعية الحكومة وأدائها. ففي المجتمعات الديمقراطية تستمد الحكومة شرعيتها من رأي الناس، وبدا تدريجياً أنه بالإمكان الإعلان صراحة عن فساد مفهوم

الوصاية "الولاية" وفق ما أوضحه آية الله منتظري خروجاً صريحاً ولافتاً على الخمينية دحضاً لمبادئ نظرية ولاية الفقيه، ودافع بضراوة عن الحكومة الممثلة للشعب، وعن المشاركة السياسية، وأن تكليف فرد بمسؤولية الحكم يقوم على أساس عقد مبرم بينه وبين الشعب، ويضفي مثل هذا الحاكم الشرعية على سلطته عن طريق الانتخاب "البيعة".

وكان هذا المروق بداية لتأسيس ما عرف بتيار الإصلاحيين الذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على حرية التعبير والدفاع عنها من منطلق المبدأ الإسلامي ذاته، وأراد هؤلاء الانطلاق من الرافد نفسه الذي انطلق منه المحافظون حتى لا يوأد مشروعهم في مهده. وقد تصدر قيادة مثل هذه المعركة مهدي بازركان من خلال حزبه السياسي "حركة تحرير إيران" الذي توجه إلى رفاقه بسؤال مهم: «كيف يمكن للمرء أن يراعي واجبه الديني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو لا ينعم بحرية إبداء الرأي والتعبير عن الذات، ولا تظله ضمانات قانونية وسياسية؟». [33]

كان تسارع الأحداث وتلاحقها فرصة تاريخية للإصلاحيين كي يلعبوا دوراً مؤثراً في اتجاهات السياسة الإيرانية، فقد أدت وفاة آية الله الخميني عام 1989 واتضاح حقيقة السياسة الحكومية أمام قطاع كبير من المجتمع المدني، إلى إعادة صياغة العديد من المفاهيم ومن ضمنها مفهوم الانقياد الأعمى لسلطة المحافظين الذين بفقدهم الخميني واجهوا ظرفاً عصيباً يصعب احتماله، فقد نضب نهر الفكر الديني الذي كان بوسعه الاستجابة الفورية لكافة التحديات الطارئة، علاوة على أنه ليس بإمكان أحد من أتباعه أن يواصل المسيرة بالزخم الخميني نفسه، أو يكون له هيبته نفسها في ذوات رفاقه، ومن ثم فإن الأمر لم يعد مقصوراً على الاختلاف

معهم أو الخروج عليهم، وإنما صياغة مفاهيم جديدة وبديلة تكون قادرة على ملء الفراغ الذي تركه موت الخميني من ناحية، وفي الوقت ذاته تقود المجتمع نحو انفتاح اقتصادي واجتماعي داخلي وانفراج سياسي في العلاقات الخارجية، وأصبح الإصلاحيون مهمومين بطرح أنفسهم كنموذج بديل للحكم والسياسة. وفي ظل تنامي الوعي والإدراك لدى المجتمع المدني الإيراني، شغلوا أيضاً بالدرس والتحليل وعقد المقارنات للتمييز بين الغث والسمين.

كانت عملية الإفلاس الأيديولوجي للثورة الإيرانية على المستوى الداخلي تتوافق مضموناً مع الانتكاسات التي تعانيها السياسة الإيرانية في علاقاتها الخارجية، إذ تناسى الثوريون، أو لعلهم لم يدركوا، أن السياسة الإيجابية هي التخاطب بلغة المصالح المشتركة بما يكفل التعاون الذي ينعكس على التنمية الشاملة وتحقيق أعلى قدر من الدخل القومي، ونبذ الصراع والخلافات التي تؤثر سلبياً في العلاقات البينية. فقد فشل الثوريون وعلى نحو أكثر واقعية في وضع سياسة متماسكة تتسم بوضوح أهدافها واستراتيجيتها، ومع أنهم رفعوا مبدأ "عدم الانحياز" فقد بالغوا في معارضتهم الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية وكل من يسير في ركابها، وكانت الدول العربية في منطقة الخليج العربي هي المحك الأول الذي ظلت الرحى "الإيرو-أمريكية" تلوي عليه فترة من الزمن.

وفي حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع التصريحات الصادرة من هذه الدول العربية في الخليج بأن هناك مصالح اقتصادية مشتركة تحتم خصوصية العلاقة بين الجانبين، وأن العديد من المشروعات التنموية الحيوية تنهض على ذلك التعاون غير الموجه ضد أي قوى إقليمية،

فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد عيَّنت المحك ذاته كأول منطقة تستعرض فيها أيديولوجيتها. وسادت أجواء من الريبة تنبئ عن نية الحكومة الإيرانية تصدير ثورتها نحو الخليج العربي، وازدادت حدة التخوف مع إعلان آية الله الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي.

ومع تزايد أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران والأجواء العامة الملتهبة في الخليج، ووفق معتقدات أيديو-سياسية عراقية بحتة قام العراق بغزو حدود إيران في أيلول/ سبتمبر 1980، واضعاً المنطقة بأكملها في أزمة سياسية مربكة. وقد وطدت الحرب أركان الثورة الإسلامية، وتوحدت البلاد كلها خلف آية الله الخميني، واكتسبت الحرب ذلك التأييد القومي العارم، واستعادت إيران زمام المبادرة، وقوي عزم الخميني على تصدير ثورته إلى ربوع المنطقة وتحويل إيران إلى الدولة المهيمنة أيديولوجياً على المنطقة كمرحلة أخيرة. وأضحت إيران تخوض حربين متداخلتين ومتزامنتين: حرباً في الخارج ضد العراق، وأخرى في الداخل ضد المعارضين لأسلمة إيران، وبينما وضعت الأولى أوزارها دون إحراز نصر أو خسارة، كُلِّلت الثانية بنصر مظفر.[34]

كان تدمير الاقتصاد الإيراني بسبب الحرب مدعاة لأن يعيد المحافظون النظر في سياساتهم العامة، واستشعروا أن الأمر يستدعي العديد من التنازلات والتعديلات الدستورية، ومن ثم لم يعد يتعين على الفقيه أن يكون "مرجعاً تقليدياً رئيسياً" في حين أصبح رئيس الجمهورية على رأس المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي ينسق أنشطة الدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية. وأصبح التخلي تدريجياً عن الثورة

ضرورة حتمية لإعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة، وترجمت ذلك التحول خطة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني الخمسية الأولى للتنمية خلال الفترة 1988 ـ 1993 التي استهدفت جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التقنية الحديثة، وزيادة عائدات النفط والاقتراض من أسواق المال الدولية.

وهكذا بدا أن هناك تحولاً حقيقياً في إيران يقود أوضاعها الاقتصادية نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق، ومن ثم سمحت للعديد من الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية بمزاولة أنشطتها في إيران. ولما كان لمثل هذا الانفتاح مردود اقتصادي ملحوظ فقد أغرى ذلك المجتمع المدني نحو المزيد من التأييد للتيار الإصلاحي الذي يقود عملية التحول هذه. ومن ثم لم يكن نجاح الرئيس الإيراني محمد خاتمي في صراعه الرئاسي سوى تعبير صارخ عن حاجة الشعب الإيراني إلى تغيير رسمي ودستوري ينهي حقبة رجال الدين والانقياد الأعمى لمشيئتهم، ويبدل حالة الإحباط واليأس المتناهي التي تملكتهم بانفراجة مملوءة حيوية. والأمر اللافت للانتباه أن خاتمي نفسه قد وعى أكثر من غيره حالة الإفلاس الأيديولوجي الذي يعانيه المشروع الإسلامي المحتضر، ولعله قد أدرك بصورة أدق أن التفويض الذي منحه الشعب إياه، يضعه في الوقت ذاته في محك المسؤولية والقيادة الصارمة لعملية التحول هذه، فأبدى انفتاحاً جريئاً وملموساً على الخارج، وأسقط كافة المحرمات المحظورة من العهد السابق، فأنعش علاقات بلاده السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب وجيرانه: المملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج العربية، وأعطى المزيد من الحريات الداخلية التي من شأنها نفض غبار الماضي،

فاستبدلت بشعارات التمجيد والتبجيل للثورة ورجالاتها، شعارات إعلانية تجارية تدفع بعجلة الإنتاج والتنمية والتطور الاقتصادي إلى الأمام، الأمر الذي كان له انعكاساته الإيجابية على كافة مناحي الحياة في إيران. وبدا بصورة أوضح أن خاتمي بحاجة إلى المكافأة والمزيد من التأييد، فنال تياره الإصلاحي هذا الاستحقاق في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، التي ستفتح ولا ريب آفاقاً أرحب في تاريخ إيران المعاصر.[35]

كان التحول في مضمون الداخل الإيراني، بعد مراجعة طويلة مع النفس، قد أوصل المسؤولين هناك إلى اقتناع مفاده، أن عليهم أن يعلنوا صراحة عن توافر حسن النية لديهم، وأنه بإمكانهم الحوار والمصارحة والمكاشفة والمفاوضة حول كل شيء وفي أي زمان ومكان. وكانت سياسة الانفتاح هذه، قد هيأت الأطراف الإقليمية، وأغرتهم بمحاولة معرفة إيران الجديدة، ومن ثم فقد ذاب الجليد تدريجياً، وعملت هذه الإرادات مجتمعة على تشجيع إيران نحو المضي قدماً نحو إزالة مخاوف الماضي. بيد أن إيران لم يكن بإمكانها الفكاك كلية – وعلى هذا النحو من العجلة – من آثار الماضي، وبقدر استطاعتها على المواربة كانت تجد صدى موازياً لهذا التحول، وبالتالي بقي هناك العديد من الإشكاليات والترتيبات التي تحتاج إلى المزيد من الوقت كي يتم التفاهم حولها.

ومن المفارقات أن التحول الذي نبحث عنه كان قد أصاب إيران فجأة دون إعداد مسبق، بفعل الصدمة التي انتابت المنطقة الخليجية في إثر غزو العراق لدولة الكويت، وهي الأزمة التي اعتبرت في حينها مختبراً حقيقياً للتعرف عن قرب على نمطية اتجاهات السياسة الإيرانية الخارجية وأبعادها،

وتحديداً قياس حجم التخوف والترقب الذي استقر في الأذهان الإقليمية عن تلك السياسة.[36] والواقع أن الموقف الإيراني كان حساساً ودقيقاً للغاية، وبإمكانه إثارة أكثر من إشكالية على أكثر من صعيد، ولكنه أراد أن يكون عقلانياً، وأن يستثمر هذه المستجدات إلى أقصى مدى ممكن، والتي وجد فيها فرصته التاريخية ليخطِّئ الإدراكين الاستراتيجيين العربي والغربي على حد سواء، وليظهر أنه ليس شريراً بالصورة التي بدا عليها العراق، وأنهم قد بالغوا كثيراً في عزله وسلبيته، وأن إيران يمكن أن تساهم بإيجابية وفاعلية في الأمن الإقليمي.

وإزاء هذه المعطيات حرصت الدبلوماسية الإيرانية على هضم المعضلة دون الإفصاح صراحة عن أنها قد تخلت عن ثوابتها التي ترى فيها دعماً لتوجهاتها العامة، وبالتالي فقد دانت طهران الغزو العراقي، وأيدت الحل العسكري الدولي لإخراج العراق من الكويت. وفي ذات الوقت حرصت على إبراز مخاوفها وقلقها وبدأت تركز على إدانة هذا الوجود الكثيف للقوات الدولية (الأمريكية والبريطانية والفرنسية)، وأن الأمر – حسب إيران – يتجاوز تحرير دولة الكويت ويستهدف أموراً أوسع، من أهمها ترسيخ الوجود العسكري الأمريكي وتثبيته في إقليم الخليج واستهداف الثورة الإسلامية.[37] ويرجع هذا الموقف في جوهره إلى أن العراق تقدم بمبادرة إلى إيران في منتصف آب/ أغسطس لتأمين حيادها الكامل خلال الأزمة، وتتكون هذه المبادرة من النقاط الآتية:

1. يعيد العراق كل الأراضي الإيرانية التي احتلها خلال حربه مع إيران (تقريباً ألفا $كم^2$).

2. الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر 1975 حول شط العرب، والتي كان صدام حسين قد رفضها من جانب واحد وكانت سبباً مباشراً لاندلاع الحرب في أيلول/ سبتمبر 1980.

3. يوافق العراق على عودة الأسرى الإيرانيين إلى إيران.

4. يوافق العراق على تحجيم المعارضة الإيرانية العاملة انطلاقاً من أراضيه.

5. يوافق العراق على تزويد إيران بكميات اتفق عليها من النفط.

6. يوافق العراق على الإقرار بمسؤوليته عن حرب الثماني سنوات، ويبدي استعداده لدفع تعويضات لإيران.[38]

من الواضح أن المبادرة العراقية كانت سخية للغاية حتى ترتبت عليها هذه النقلة النوعية في السياسة الإيرانية خلال الأزمة، إلا أنه رغم هذه المبادرة السخية التزمت إيران – طوال الأزمة – بنقطتين أساسيتين تعكسان رؤيتها الخاصة لأمن الخليج، الأولى ضرورة جلاء العراق عن دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية الكويتية إلى بلادها، والثاني ألا يحصل أي تغيير في الحدود السياسية بعد حرب تحرير دولة الكويت من شأنه أن يعطي العراق ميزات استراتيجية في المستقبل، لا بل إن الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني تشدد في تأكيد هذه النقطة لدرجة أنه صرح لصحيفة **لوموند** *Le Monde* الفرنسية بالقول: «ما عند العراق فليحتفظ به بما في ذلك القوات المسلحة على شرط أن ينسحب من الكويت، وألا يعتدي علينا أبداً، لكن حذار لقد نبهنا الكويتيين وقلنا لهم إذا قبلتم التنازل للعراقيين عن جزيرة بوبيان للوصول إلى تسوية، فلن نوافق مطلقاً على

ذلك، وإذا تنازلت الكويت رغم تحذيرنا عن بوبيان لصدام فستتصرف في حدود وسائلنا للحيلولة دون ذلك». [39]

وهكذا فإن موقف إيران خلال الأزمة عكس نقلة كبيرة في الأداء الإيراني مكن إيران من تجديد اتصالها الدولي وفك العزلة التي كانت تعانيها، وفتح الباب لعلاقات أفضل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأوصل رسالة إيرانية مهمة للعالم وللجوار بأن إيران ترغب في علاقات دولية وإقليمية جديدة. [40]

على أي حال، لقد ثمنت الدول العربية في الخليج الموقف الإيراني، وأعلنت عن بدء سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى الدفع بالعلاقات البينية نحو المزيد من التفاعل، ففي أعقاب حرب الخليج الثانية، شجعت الأخيرة الإجراءات الاقتصادية الإيرانية الهادفة إلى إنشاء مناطق حرة في جزيرتي كيش وقشم، كما ازدهرت حركة الاستيراد والتصدير من خلال اتفاقية الملاحة البحرية والتجارة التي وقعت بين الجانبيين في آذار/ مارس 1992. [41]

وقد نجحت المساعي الكويتية – في إطار سعيها الدبلوماسي لمحاصرة العراق – في تقريب وجهات النظر بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يساندها في ذلك الدور العُماني الذي كان منسجماً على الدوام مع التوجهات الإيرانية. وفي هذا السياق بدا الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني فخوراً بجهوده الناجحة لإعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية على نحو خاص، والعلاقات الاقتصادية مع دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم فتح خط بحري بين الجانبيين في تشرين

الأول/ أكتوبر 1993 ، رغم الخلاف بينهما على مسألة الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)، وقد سعى المعتدلون في إيران إلى اعتبار هذا الخلاف موروثاً عن عهد الشاه، كما أشاروا باستمرار إلى أن هذا الموضوع لا ينبغي أن يعوق اطراد التطور في العلاقات السياسية بين الأطراف المعنية .

كما حرصت طهران على تفسير جهودها التسليحية أمام دول الخليج العربية باعتبار أنها تهدف إلى مواجهة أي تهديدات عراقية مستقبلية ضد إيران. والواقع أن الدبلوماسية السعودية قادت منذ حرب الخليج الثانية عملية تهدئة واسعة في البيئة الإقليمية التي عانت ويلات حروب كثيرة، وصارت في أمس الحاجة إلى الاستقرار. ويفسر هذا التوجه وإلى حد بعيد عمليات التسوية للعديد من الخلافات الحدودية الموجودة في الداخل الخليجي. وقد ترجمت هذه الأجواء الدافئة في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية العربية في سلسلة من الزيارات بين مسؤولين رفيعي المستوى في البلدين، توجت بزيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في شباط/ فبراير 1998 للمملكة العربية السعودية. وقد شكلت هذه الزيارة أساساً مهماً لحوار جاد كان مفتقداً لسنوات عديدة، ومن ثم جاءت تصريحات وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز في هذه الأثناء لتبرئ إيران ضمنياً من الاتهام الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلصاقه بها، منذ وقوع الحادث الذي أودى بحياة 19 أمريكياً في 25 حزيران/ يونيو 1996، وهو ما عرف "بحادث الخبر" ، كما أعقب زيارة رفسنجاني اجتماعات ثنائية[42] بين وزيري خارجية البلدين نتج عنها توقيع عدة بروتوكولات للتعاون والتنسيق المشترك، وتوجت بتوقيع البلدين لاتفاقية أمنية تختص بعدم الاعتداء وتبادل المجرمين، وذلك في بداية عام 2001 .

على أن أهم ما تمكن ملاحظته في هذه التطورات هو تأثيرها المباشر في مجمل العلاقات الإقليمية لإيران، وكذا علاقاتها الدولية. فقد بدأ الحديث عن تقارب إيراني - أمريكي حيال إنهاء حالة الجمود التي انتابت العلاقات الثنائية منذ سقوط الشاه، كما توجت هذه التوجهات بحوار غير معلن بدأ مع وصول الرئيس الإيراني محمد خاتمي لسدة الحكم، ورغم التردد الكبير الذي لايزال يعوق حركة التقدم في مد جسور الثقة، فإن الطرفين مازالا على اعتقادهما أن التعارض في التخطيط الاستراتيجي حيال مجمل القضايا في الخليج، ربما يفرض نوعاً آخر من الحذر ليرى كل طرف ما يمكن أن يقدمه الآخر من تنازلات تحقق مكاسب فعلية على صعيد إقرار السياسات في المنطقة.

الرؤية الأمريكية للأمن في الخليج العربي بعد الحرب

قدم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب "عاصفة الصحراء" باعتبارها دفاعاً عن الديمقراطية وطريقاً إلى نظام دولي جديد، مدشناً حقبة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، في عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف.[43] وكان هذا التصور يعكس طبيعة الدور الأمريكي الراغب في الهيمنة، وإيذاناً بأن هناك مسؤولية أمنية عالمية الطابع وفقاً للمثال الأمريكي، وتمثل مرحلة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بين بوش الأب وبوش الابن عملية الشحن والتحضير للانطلاق الجامح، فكان شعار (America First)، (Come Home, America) قد استثنى منطقة الخليج من مقتضياته، باعتبارها ميداناً متقدماً يحمل من المعطيات الاستراتيجية ما يؤهل من يمسك بها تأكيد تفوقه على سائر اللاعبين الدوليين.

من ناحية أخرى كانت علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران تسير في علاقة عكسية مع العراق، بل يمكن تصور قيادة الحركة السياسية في الخليج إجمالاً على هذا النحو في عملية ثأر تاريخي واضحة لما كان عليه الوضع قبل حرب الخليج الثانية، فقد أثبتت التجربة التاريخية أنه لا يمكن التعايش البيني للدولتين: إيران والعراق. كما أنه ليس بوسع أي تخطيط استراتيجي أياً كانت دقته، استيعاب طموحهما معاً، ولا يصح ترويضهما بأي حال، لا بل إن التنظير الأمريكي المعلن في أعقاب الحرب، والذي وضعه مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في ذلك الوقت، والمعروف بـ "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وإيران يصعب تحقيقه على أرض الواقع لاعتبارات عديدة، ليس أقلها أن العقلية الأمريكية ماتزال تصر على التعامل مع المنطقة بعقلية استعمارية وتلغي في الوقت ذاته إرادة الشعوب والدول وحقها في إدارة شؤونها وتقرير مصائرها الداخلية والخارجية،[44] بما في ذلك المسائل التي تتعلق بصميم السيادة والتي من أولوياتها تحديد مصادر التهديد، والتسليح، وحق الدفاع عن الحقوق القانونية للدول التي ترفض في التحليل الأخير أن يفرض عليها شيء من الخارج. هذا بالإضافة إلى أن السياسة الأمريكية ذاتها كانت تتعامل مع المنطقة منذ عام 1945 وفق مفاهيم الاحتواء، والتي لأجلها شكلت قوات الانتشار السريع على مقربة من الخليج - ضمن اعتبارات استراتيجية أخرى - ولم يمنع مثل هذا الاحتواء الانفلات السياسي في المنطقة والذي عبرت عنه الحرب العراقية- الإيرانية، وتلك المرتبطة بحرب الخليج الثانية، ونضيف إلى ذلك كله التكلفة الاقتصادية المطلوبة لاستمرارية وجود قوات أمريكية على الأرض الخليجية لفترات طويلة بهدف الاحتواء ترهق ميزانيات هذه الدول، علاوة

على الرفض الشعبي في الأقطار العربية لمثل هذا الوجود الطويل الأمد وغير المبرر.[45]

والحقيقة أن الدول العربية في الخليج وجدت نفسها مضطرة دائماً إلى استيراد الأمن عن طريق الاعتماد على الجانب الأمريكي، وبالتالي كانت تقبل الرؤية الأمريكية لمصادر التهديد بالضرورة، ووسائل تحقيق أو تصدير هذا الأمن المطلوب على خلفية الأطماع الإيرانية في الخليج، ومحاولة فرض النهج الإسلامي الثوري كنموذج للحكم بالإشارة إلى تصدير طهران الثورة وعمليات التسليح غير المبررة والمقترنة بمحاولة فصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي.[46] وينهض هذا التصور في عملية موازية لإثارة المخاوف من السياسة العراقية، ذات الأطماع التاريخية هي الأخرى في دولة الكويت، ورغبتها في تغيير أنظمة الحكم في الخليج وتحويلها إلى نهج راديكالي بهدف فرض نوع من الوصاية عليها، بما يفيد في التحليل الأخير تحقيق الطموحات الثورية في السيطرة الكاملة على القرار السياسي، وفق متطلبات الزعامة التي كانت مطلباً تاريخياً ملحاً لكافة الأنظمة والقيادات في بغداد على اختلافها وتنوعها.

حرص العراق على تأكيد دعوته للحفاظ على عروبة الخليج عبر طرح (أيديولوجي - قومي)، والعمل على صيانة الأمن الإقليمي في الخليج، والتحذير من رهن مستقبل الأمن في الخليج بالأمن الدولي، عن طريق رفض التحالفات العسكرية والتكتلات الإقليمية الرامية إلى ربط أقطار الخليج بالمسرح الأرضي لاستراتيجيات الدول الكبيرة، وذلك على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومي العربي، كما أشاع العراق تنظيره للحركة السياسية في المنطقة، وحق الشعوب في السيادة على ثروتها،

والحفاظ على قومية الحكومات، وإيجاد منافذ حرة للتعامل مع الأحداث المتعاقبة بتفهم وإيجابية.[47]

ويبدو أن هذه الرؤية في شقها الأول تجعل من الخليج على هذا النحو أو ذاك، من السلبية بحيث يبدو عاجزاً عن اتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمعالجة أي خلل فجائي، على حين ذهبت في شقها الأخير عكس ما سلكه العراق في أزمة الخليج الثانية، فقد ادعت تلك الرؤية العراقية لنفسها الحق في الوصاية على توزيع الثروات العربية، كما لم تتحل بالمصداقية والتفهم المطلوب مع الأطراف التي حاولت احتواء الأزمة، الأمر الذي يجعل العراق دائماً في موضع شك وحذر وقلق، ويصعب التعاطي معه حيال أي ترتيبات محتملة. ومن ثم فإن العراق هو نقطة الضعف الوحيدة في القراءة المستقبلية للمنطقة، ما ظلت نيته غامضة تجاه جيرانه، ولم تحسم مسألة السلطة فيه بصورة تنبئ عن ملامح سلطة جديدة، كما يبدو من الصعب الحديث عن دور محدد له في مستقبل استقرار المنطقة. ويظل الخياران مطروحين، بقاء سلطة صدام حسين وسقوطه، مما يقوم على التخمين وعدم الوضوح. علاوة على تناقضاته الداخلية المعنية بآفاق التسلح، والوضع مع أكراد الشمال، والشيعة في الجنوب، وتفاعلها مع المؤثرات الإقليمية لتنتج مركب الوضع الراهن للعراق المخطوف بواسطة فعل (داخلي - خارجي).[48]

وإزاء هذا الوضوح في الرؤية للبعدين الإيراني - والعراقي، نعود لنناقش التصور الأمريكي لمعالجة هذا الخلل، بعد التحليل الأولي الذي تحدثنا عنه سابقاً، بوصفه يملك زمام المبادرة على خلفية الشرعية الممنوحة

له من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ حرب الخليج الثانية، والاتفاقيات الدفاعية التي رهنت الأمن في هذه المنطقة للدور الأمريكي وحلفائه الغربيين.

في ندوة عقدت خلال آذار/ مارس 1997 في إحدى قاعات الكونجرس حول السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، وترأسها جورج ماكفرن رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط، أتيحت الفرصة لمارتن إنديك لأول مرة أن يفصل نظريته حول "الاحتواء المزدوج".

لقد انطلق إنديك من أن السياسة الأمريكية لا تتجاهل توازن القوى في منطقة الخليج، بل تنطلق من تحليل توازن القوى في الخليج من أن العراق وإيران ينتهجان سياسات معادية بصورة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن السياسة الأمريكية في السابق لجأت إلى تأييد أحد هذين البلدين اللذين يشكلان قوة إقليمية (مساندة إيران إبان الشاه، والعراق إبان الحرب الإيرانية - العراقية).

لكن إنديك يرى أن نتائج هذه السياسة لم تكن جيدة إن لم تكن مدمرة فيما ترتب عليها من آثار، وإن كان هدف السياسة – في رأيه – لايزال قائماً في الإبقاء على توازن يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها في الشرق الأوسط.[49]

ويضع إنديك مزايا تبني هذه السياسة في الآتي:

1. انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى أديا إلى إزالة أحد الهموم الاستراتيجية الرئيسية في المعادلة الأمريكية تجاه

منطقة الخليج، لقد انتفى بالكامل وجود أي معارضة قوية من قوة عظمى هناك، وبالتالي أفضى ذلك إلى قلب الموازين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة جداً.

2. أمكن إيجاد توازن إقليمي للقوى بين العراق وإيران في غضون الأعوام العشرة الماضية نتيجة للحرب العراقية ـ الإيرانية، ولحرب الخليج الثانية، وأمكن تحقيق هذا التوازن بقدرات عسكرية ضئيلة، الأمر الذي يسر عملية الموازنة هذه.

3. كان من نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت أن أصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر إقداماً على الدخول في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عما قبل، الأمر الذي سهل لنا تحديد قوتنا في هذه المنطقة ومواجهة التحديات لمصالحنا، ومصالح هؤلاء الأصدقاء في المنطقة.[50]

وأخيراً: ساعد الإطار الاستراتيجي الأوسع مدى على تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية، والمعنى بذلك توازن القوى الأشمل في المنطقة الذي يمكننا في ظله الاعتماد على تأييد وصداقة القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، وهي مصر وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، كما أنه يتيح لنا الاستفادة من البيئة التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن نتائج حرب الخليج محاولة إقرار السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب بصورة تفيد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران.

ويرى إنديك بصورة مختصرة أن التقدم الذي تحرزه عملية السلام يساعد على تقوية أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي

وإسرائيل، لأن ترسيخ العلاقات مع هذه الدول يساعد على عزل العراق وإيران.

ويعتقد إنديك أن بالإمكان توجيه ضربه استراتيجية للأطماع الإيرانية التي تستهدف نشر نفوذها في قلب منطقة الشرق الأوسط؛ كما أن حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي سوف يسلب صدام حسين القدرة على محاولة استغلال القضية الفلسطينية لدعم تطلعاته في العالم العربي.[51]

لقد انطلق إنديك من فكرة أن المصلحة النهائية لكل هذه التطورات الاستراتيجية تكمن في عدم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد على أي من العراق أو إيران للإبقاء على توازن قوات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج أو منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة.

وشدد إنديك على أن الاحتواء المزدوج لا يعني "المتماثل" بمعنى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران ليست متماثلة، لأن كلاً منهما يشكل تحديات مختلفة لمصالح الولايات المتحدة. فالنظام الإيراني من وجهة النظر الأمريكية نظام "خارج على القانون"، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تناهض الحكومات الإسلامية ولا تسعى حسب رأي إنديك لقلب نظام الحكم. أما احتواء العراق فيشكل نوعاً مختلفاً من التحدي، فنتيجة سلسلة القرارات الدولية التي حاصرت العراق تماماً، فإن النظام في العراق بدأ ينقاد إلى تنفيذ بعض هذه القرارات. . . لكن بصورة أساسية لم يعد نظام صدام حسين يشكل أي تهديد لجيرانه، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك الوسائل الكفيلة لردعه إذا عاد لمثل هذا التهديد.[52]

غير أن وضوح مسألة احتواء العراق التي تملك واشنطن آلية دولية لتحقيقها - وحققت بالفعل جزءاً منها - لا يعني بالقدر نفسه وضوح مسألة احتواء إيران، فإنديك نفسه يعترف بأن إيران تشكل - على نحو متناقض - تهديداً أقوى وأضعف للسياسة الأمريكية ومصالحها، فالأضعف هو في مقارنته بالتهديد العراقي قبل خمس سنوات، والأقوى هو في أن تشكل إيران قوة التهديد العراقية السابقة نفسها في السنوات الخمس القادمة.

وحدد إنديك خمسة مجالات رئيسية تهدد فيها إيران المصالح الأمريكية، وهي: أولاً محاولتها امتلاك أسلحة نووية، وأسلحة الدمار الشامل، ثانياً مساعيها للحصول على قدرات هجومية اعتماداً على الأسلحة التقليدية بحيث يمكن أن تهدد جيرانها، ثالثاً ترويجها للإرهاب، ولعمليات الاغتيال على نطاق عالمي، رابعاً جهودها للاعتراض على عملية السلام العربي-الإسرائيلي، خامساً محاولات راديكالية لقلب نظام الحكم بها، الأمر الذي يسبب قلقاً شديداً وانعكاسات خطيرة.

وتجاه هذا المفهوم للاحتواء الذي تصوره إنديك، فإن الدراسات الأمريكية المضادة،[53] قد وجهت إلى مثل هذا المحتوى انتقادات حادة، ترى فيها أن هذه النظرية تفتقر إلى المنطق لاحتوائها على متناقضات غير عملية، لأن الفرضية الجيوبوليتيكية خطأ، وأن هذه السياسة تفتقر إلى حماس أصدقاء واشنطن في المنطقة، إذ لا تقدم إرشادات وتوجهات وخططاً مستقبلية لأي تغيير في الخليج، كما أن السياسة الأمريكية في المنطقة تربط نفسها في منطقة غير مستقرة أصلاً، ثم إن هذه السياسة تعطي واشنطن الدور الرئيسي لإدارة القضايا المهيمنة في المنطقة على الرغم من

أنها تفتقر إلى قدرة التأثير في الأحداث في البلدين، والأخطر من ذلك كله أن هذه السياسة قد تنتهي إلى تشجيع العوامل المضادة التي تحاول الولايات المتحدة أن تمنعها، وهي ازدياد قوة إيران، أو العراق - على المدى البعيد - في المنطقة، وازدياد النزاعات البينية هناك، وتشجيع الحركات الثورية على التفاعل.

والاحتواء المزدوج في التحليل الأخير بمنزلة الخروج المحير عن السياسة القديمة، أي سياسة الإدارات السابقة في دعم أحد الطرفين لإضعاف الطرف الآخر، في حين أن الخلل القاتل في هذه السياسة هو في الاعتقاد في القدرة على احتواء الدولتين معاً، فاحتواء إيران يستلزم عراقاً قوياً، والعكس صحيح، واحتواء أي منهما يحتاج إلى دعم أهم دولتين في الشرق الأوسط وهما مصر وتركيا، كما أنه من المؤكد أن العلاقات الخليجية لن تستمر على هذا النحو من السلبية، ناهيك عن الانفتاح الملحوظ الذي تبديه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إيران، وأخيراً فإن رأس المال الأمريكي لابد له من أن يتسلل للعمل في أي من الدولتين، أو الاثنين معاً في المستقبل القريب.

ومن الخطأ قياس حجم التهديد العراقي ومساواته بإيران لاعتبارات عديدة أهمها: أولاً أن العراق يخضع لحكم الفرد الواحد، وهو بذلك يمثل ديكتاتورية شمولية بينما تتميز إيران بكونها دولة مؤسسات وهناك قدر من الحريات الصحفية، ومناقشات حقيقية في البرلمان الإيراني، وتتطور إيران بصورة ملموسة ودائمة. ثانياً أن هناك أزمة هوية عميقة في العراق ومجتمعاً متعدد الأعراق يخشى من تفككه وتشرذمه، بينما تتمتع إيران

بالإحساس بهوية تاريخية قوية ومجتمع متعدد الأعراق ناجح نسبياً في التجانس تجمعه حضارة فارسية مميزة.[54]

ولعل الأمر الأكثر إثارة للجدل في الاحتواء المفترض أنه لم يأخذ في الاعتبار البتة الإجماع العربي الرافض لمثل هذا الاحتواء الذي يستهدف في التحليل الأخير بلداً عربياً وشعباً عربياً، ومقدرات عربية، وهي من صميم رصيد هذه الأمة، بعيداً عن الغوغائية التي تفضي دائماً إلى أن على شعب العراق أن يستمر في معاناته لقاء قبوله أو خضوعه أو ارتهانه لمشيئة قيادته السياسية، وهذا الإدراك الاستراتيجي المهم هو الذي يسود الخطاب السياسي العربي منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم، إذ بدأت الحكومات العربية بإيحاء من ضغوط شعبية كبيرة، تفصل في قضية العراق بين ضرورة رفع المعاناة عن الشعب العراقي، ورفضها المطلق لتوجهات قياداته السياسية. ومن هذا المنطلق لم تتعاط الحكومات العربية كثيراً مع الأزمات المفتعلة بصفة دائمة بين حكومة العراق والأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية في شأن متعلقات الحصار ومسائل التفتيش للقصور الرئاسية، وأوضحت بعض الدول العربية أن عملية من هذا النوع لا تستند إلى أسس شرعية دولية، وتفتقر إلى موافقة مجلس الأمن المعني بهذا الأمر، وتنطوي حال حدوثها على مخاطر عديدة على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة، وفي عدم وضوح أهدافها المباشرة وفي تكلفتها السياسية والأمنية العالية جداً على المصالح العربية في المنطقة.[55]

وفي حقيقة الأمر لم تتوقف الإدارات الأمريكية طويلاً حيال الاحتواء ومتطلباته، وإنما شرعت في أعقاب حرب الخليج الثانية في تعزيز حضورها العسكري الكمي والنوعي في منطقة الخليج باعتبارها من أهم

مناطق الجيوبوليتيك الأمريكي في الشرق الأوسط. وقد تجسد ذلك في تطوير القواعد والمرافق العسكرية الثابتة والمتحركة، وزيادة عدد العاملين فيها، وعقد الاتفاقيات الدفاعية والأمنية، وزيادة تدفق السلاح في هيئة صفقات عملاقة تزيد قيمتها على 72 مليار دولار تشكل شراء أسلحة وبناء قواعد ومرافق عسكرية.

وفي تقرير نشرته صحيفة **واشنطن بوست** *Washington Post* في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، تبين أن وجود قوات نظامية أمريكية في الخليج قد روج لتعاقد آلاف من الجنود والضباط المتقاعدين للعمل في مجالات التدريب والصيانة وغيرها من الأنشطة العسكرية. وذكر التقرير أنه، وتحت غطاء تنفيذ حظر الطيران العراقي في جنوب العراق، وجد للولايات المتحدة الأمريكية أحياناً ما يقارب 170 طائرة تابعة لسلاح الجو أو البحرية من مختلف الأنواع، معظمها منتشر في قواعد جوية في المملكة العربية السعودية معزولة عن المواقع السكنية، دون أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية رسمياً بهذا الوجود.

كما ذكر التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عمدت إلى الإبقاء على أكثر من 15 ألفاً من رجال البحرية، في إطار جديد أطلق عليه البنتاجون عام 1995 اسم "الأسطول الخامس"، وهي المرة الأولى التي تنظم فيها أسطولاً جديداً منذ الحرب العالمية الثانية في دلالة على أن الوجود الأمريكي العسكري قد أصبح سمة ثابتة. وقد تعزز هذا الاتجاه في جانب كبير منه من خلال الاتفاق الأمريكي مع قطر عام 1995 الذي يعطي القوات الأمريكية حرية وصول كاملة لمطارات قطر الدولية ومرافئها

وقواعدها العسكرية.[56] ويستطيع الجنود الأمريكيون دخول قطر دون جوازات سفر، هذا بينما جاءت الاتفاقية مع دولة الكويت لتفتح الأجواء الكويتية في البر والبحر والجو أمام الدفاعات الأمريكية بلا قيود أو مبررات للاستطلاع أو التدريب أو التنفيذ، بهدف الحفاظ على ردع قوي في المنطقة يفتحُ آفاقها على كافة الاحتمالات.

ومضت الدول العربية الفاعلة شوطاً أبعد من مجرد رفض الضربات الإجهاضية الأمريكية ضد العراق، وطالبت بضرورة إعادة النظر في العقوبات، وأكدت أن مسألة رفع معاناة الشعب العراقي أضحت عنصراً أساسياً من عناصر الرفض العربي الرسمي لفكرة عمل عسكري أو أي تصعيد تجاه العراق.

وقد برزت تأثيرات هذا النهج واضحة في إخفاق وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في حشد تأييد خليجي-عربي للعمل العسكري الأمريكي المطلوب، وكانت قد فوجئت على نحو خاص بالموقف السعودي الرافض لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القواعد العسكرية السعودية، والعمل على تجنب العمل العسكري، وهو ما تم إبلاغه لوزيرة الخارجية الأمريكية أثناء زيارتها للرياض في 2 شباط/ فبراير 1998. وكان موقف دولة قطر أكثر وضوحاً في إبراز هذا التحول في السياسة الدولية، فقد اتخذت دولة قطر اتجاهاً سياسياً فيه قدر من التفرد حين توجه وزير خارجيتها إلى بغداد في 17 شباط/ فبراير 1998، والتقى الرئيس العراقي صدام حسين وسلمه رسالة من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهي الزيارة التي لم تخل من الدلالة السياسة. كما كان من بين التميز القطري الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية،

حيث أتاحت مساحات كبيرة من الحوارات والأحاديث مع مسؤولين عراقيين مما ساهم في نقل وجهات نظرهم إلى الرأي العام العربي والعالمي، ولاسيما بعد المشاهد الإنسانية المؤثرة التي بدا عليها شيوخ العراق وأطفاله من جراء الحصار، وبدأ التعاطف العربي حيال بني جلدتهم في التصاعد منذ تلك الإطلالة الأولى عبر هذه القناة المذكورة.[57]

بعد هذا العرض للتداعيات المباشرة والمؤجلة لحرب الخليج الثانية، بدا أن الحركة السياسية في الخليج مأزومة بفعل خارجي كانت الأوضاع الداخلية وتعقيداتها وتشابكها قد ساهمت في بلورته وتضخمه، وكان تصارع الهويات (القُطرية ـ العروبة ـ الإسلام) أحد أبرز معالمه. وإذا حاولنا رصد هذا المأزق التاريخي الذي أفضى إلى مأزق أمني كبير، فسوف نجد أن سلوك العراق الإقليمي بما في ذلك دوافعه لغزو دولة الكويت نتيجة لمصالح وطموحات قُطرية بحتة، رغم كل الدعاوى المناقضة التي أعدت لاستغلال معاناة فقراء العرب، ومعاناة الفلسطينيين إزاء الهجرة الجماعية لليهود السوفييت واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.[58] وسرعان ما استبعد أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية أي إمكانية لإيجاد حل عربي لأزمة الكويت، فقد رأوا في القرب الجغرافي للعراق وقدراته العسكرية التهديد الرئيسي لأمنهم، ولوجود دولة الكويت، وليس الهيمنة الأمريكية أو الخطط الصهيونية. ويفسر ذلك تفضيلهم لترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وتأييدهم لنظم التفتيش على الأسلحة لإضعاف القدرات العسكرية العراقية، كما أن الخطط المقترحة لإيجاد هيكل أمني إقليمي أو قوة سلام عربية في الخليج قد تم إجهاضها لصالح اعتماد صارم على مظلة الأمن الأمريكية.[59]

بل إنه حتى إيران تأثر رد فعلها إزاء أزمة الخليج بمقتضيات الواقع أكثر من أيديولوجيتها الرسالية، صحيح أنه قد انطلقت دعوات الانضمام للعراق في جهاد آخر ضد جيش صدام حسين حينما كان يسحق انتفاضتهم إلا أن إيران لم تفعل هذا ولا ذاك،[60] فقد تمت التضحية بالمبدأ الثوري في مقابل النفعية السياسية، وكان سلوك إيران إبان الأزمة نتاجاً لما أطلق عليه «حسابات إيران الواقعية لمصالحها كقوة إقليمية».[61] فقد عكس التحفظ الإيراني قلق الزعامة الإيرانية من أن يؤدي التدخل العلني والمكثف لإيران إلى اتساع الوجود الأمريكي العسكري وامتداده أو أن يؤدي إلى مواجهة مع العراق، في حين أن أياً من الاحتمالين لا يخدم المصالح الإيرانية، وهكذا فقد أسهمت حرب الخليج الثانية في مزيد من انحسار قوى القومية العربية،[62] بحيث إن النظر إلى الأدبيات السياسية العربية الحديثة يوضح تراجع تيار القومية العربية وصعود التوجهات القُطرية والإقليمية باعتبارهما أهم سمات النظام الإقليمي المعاصر،[63] وأن كل دولة قُطرية عربية أصبحت كياناً دولياً ونفسياً وسياسياً واقتصادياً في ذاته، يمثل حلقة في نظام دولي لا يسمح بالتخلي عن أي منها. وقد تحولت القُطرية إلى وطنية وأصبحت اليوم الحقيقة الأساسية في العالم العربي، أما القومية فقد أصبحت عاجزة عن تعبئة الجماهير من أجل الوحدة، فالدولة القُطرية لم تعد تتعرض لرفض أيديولوجي، إذا لم يعد ينظر إليها باعتبارها كياناً مصطنعاً خلقته التجزئة[68] الاستعمارية، وإنما بوصفها ضرورة حتمتها خيبة الأمل والإخفاق المروع.

ويمكن إرجاع انحسار القومية العربية - الذي سبق حرب الخليج الثانية وإن كان قد تفاقم بسببها - إلى العوامل الآتية:

1. لا يمكن في الواقع عزل مصير حركات القومية العربية عن مصداقية النظم التي كانت تمثل القومية العربية، وخاصة مصداقية دعاواهم بأنهم الأقدر على تزعم عملية التحول الوحدوي في العالم العربي، إذ لا يمكن لهذه النظم أن تكتسب مشروعية سياسية دون تحقيق نجاح ملموس يؤدي إلى تعظيم نعوتهم الثورية، غير أن سجل الفشل والهزائم كبير. فقد أدت حرب 1967 إلى هزيمة نظامي الوحدة العربية في مصر وسوريا، وأوضحت أنهما عند مواجهة لحظة صدق لا يبلون بلاء أفضل من الأنظمة التي أسقطاها، بل أكثر من ذلك فإن الشعارات الثورية فشلت في إخفاء الممارسات الانتهازية والطائفية.[65] وفي الحرب التي نعرض لتداعياتها، هزم نظام قومي آخر هو النظام العراقي، فقد هدم قراره بمحو دولة الكويت من الخريطة كخطوة أولى تجاه الوحدة العربية الأسس الرئيسية التي ارتكز عليها النظام العربي.[66] وقد استثارت دعاواه بشأن "أم المعارك" حماسة بعض العرب، ولكن ثبت أن تلك الدعاوى ما هي إلا خدعة، ما كان منها إلا إضافة مزيد من الشكوك. بل الأهم من ذلك أنها طرحت تحدياً حول قدرته على السيطرة على المجتمع،[67] وما تحولت القضية الرئيسية الآن من كونها قضية من يحكم العراق في المستقبل، إلى قضية ما إذا كان العراق قادراً على البقاء ككيان سياسي، حتى في تلك المنطقة الواقعة بين الشمال الكردي والجنوب الشيعي، فإن جاذبية الوحدة العربية من الأرجح أن تشهد مزيداً من الانحسار نتيجة الإدراك العام بأن الكثير من الوحدويين قد وجدوا في صدام حسين بطلهم الجديد أو بسمارك العرب. هذا فضلاً عن

إدراك أن العراق قد حارب وحده[68] فقد اختفى الذين كانوا يؤيدونه عن بعد لما وصفوه بموقفه الجسور وتضحياته. هذا في حين لم يتقدم متطوعون إلى ميدان القتال ولم تفتح جبهات أخرى، ولم يتم اتخاذ موقف فعال بمقاطعة البضائع الأمريكية ومن ثم مثلاً كان الدرس الحقيقي لحرب الخليج الثانية هو أن التمزق السياسي الإقليمي، من غير المحتمل أن ينتهي عن طريق استخدام القوة من جانب دولة عربية ضد الأخرى، فظهور بسمارك عربي لن يحل أزمة التفكك العربي.[69]

2. أظهرت الأزمة بجلاء تفجر الصراعات العربية، سواء كانت صراعات حول الأرض أو كانت تتعلق بقضايا أيديولوجية أو بتوزيع الموارد، فمن وجهة نظر عربية قومية لا ينفي وجود بعض الصراعات العربية، بل يثبت الطبيعة التفاعلية للنظام العربي التي تتخطى الحدود الزائفة، بعبارة أخرى فإن هذه التناقضات يمكن التعامل معها نظراً لطبيعتها التي لا تتسم بالعداء، فهي خلافات بين أشقاء، ومن ثم فإنه حين ثبت أن الصراعات العربية لها طابع عدائي وقادرة على خلق جروح نفسية عميقة، واجهت الفرضيات المحورية لأيديولوجية القومية العربية تحدياً خطيراً، فقد أدى إلى إثارة شكوك قوية بشأن القدرة على حل صراعات عربية أخرى، ولم تحقق الميكانزمات العربية بعد حرب الخليج الثانية سواء من داخل جامعة الدول العربية أو من خارجها نجاحاً ملموساً في رأب الصدع العربي، فقد نظر الأبطال الرئيسيون للحرب الباردة العربية الجديدة إلى أحداث 1990 - 1991 باعتبارها خيانة تستحق العقاب وليس المصالحة، وسواء كانت الميكانزمات قد أصبحت موضع شك وربما لن تستطيع أبداً أن تحقق

نجاحاً، فإن ما يظل مؤكداً هو أن منطق مصالح الدولة قد أصبح مهيمناً ولم تنته الأزمة إلا بعمل عسكري جاء أساساً من خارج العالم العربي.[70]

3. كان هناك تباين حاد بين مصلحة الدولة ومقتضيات الوحدة العربية أثناء الأزمة، ومن ثم كان السلوك السياسي العربي ينطلق ويرتد ليصبح مردوداً نفعياً ذاتياً.[71]

4. أدت حرب الخليج الثانية إلى تفاقم التوتر العربي القائم ليس فقط على مستوى الدولة وإنما على مستوى المجتمع أيضاً، فقد شهد عصر النفط موجة ضخمة من هجرة العمالة من الدول العربية الفقيرة إلى الأخرى الغنية، وكانت العلاقات بين الجاليات المهاجرة الأكثر تعليماً تتسم دائماً بطابع تنافسي، ومن ثم لم تدعم خبرة الهجرة الشعور بهوية عربية واحدة، بل يبدو في الواقع أنها أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القطري.[72]

بعبارة أخرى، نجحت أزمة الخليج الثانية ما حاولت سياسات الهجرة الكويتية تحقيقه لفترة طويلة؛ فقد قلصت حجم العمالة المهاجرة إلى الكويت، وشجع ذلك صانعي القرار الكويتيين على التحدث علناً عن مجموعة من السياسات التي كانت تعتبر في الماضي شديدة الحساسية.[73] بالإضافة إلى ذلك، أجبر زهاء 800 ألف يمني في المملكة العربية السعودية على العودة إلى بلادهم بعد موقف اليمن المؤيد للعراق.[74]

5. لقد امتد منطق الدولة ليشمل قضية فلسطين نفسها وهي القضية التي مثلت لعقود طويلة نقطة التجمع العربية والقضية المحورية أو " درة تاج الوحدة العربية " ، فتاريخ القضية الفلسطينية «قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً ببداية القومية العربية» . [75] ورغم أن الوحدة العربية ظلت حلماً مشروعاً، فقد بدت بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى .

وقد أدت هزيمة العراق العسكرية، وتوقف الدعم المالي الخليجي، وانهيار الراعي السوفيتي، وتنامي التحدي الإسلامي إلى تحجيم خيارات منظمة التحرير الفلسطينية وإلى جرعة إضافية من البراجماتية . [76]

هكذا إذن كانت حرب الخليج الثانية كارثية بكل المقاييس، وأفضت بنتائجها المروعة إلى واقع عربي مؤلم أبان عن عجزه وهلاميته ولا يقوى على فعل شيء . وبقدر قساوة الدرس التاريخي ومراراته، فإن الخاسر الأكبر من كل ما حدث كان هو المشروع القومي العربي، الذي سقط من عليائه على أرض الواقع، وأضحى متهماً بالتدني والقصور والعجز وعدم قدرته على الاستمرار، وهزمته القطرية الضعيفة على الرغم من محدوديتها وضيق أفقها وقلة إدراكها وضآلة حجمها ومنسوبها من الشرعية، وأعطته درساً في فن الديمومة والاستمرار، لأنها ببساطة شديدة أكثر صدقاً وتماسكاً، وترتكز على مقومات ودعائم حقيقية ومؤسسات فعلية، بعيداً عن الشعارات الأيديولوجية القومية التي تفتقر إلى كل ذلك .

إسرائيل والتوازن المطلوب في منطقة الخليج

كانت أحداث الخليج العربي في التسعينيات قد شكلت للإسرائيليين مرتعاً خصباً للفعل، دونما كبير جهد على خلفية الانشغالات الإقليمية بأحداث جسام ليس أقلها تراجع القضية الفلسطينية من مكان الصدارة في الفكر الاستراتيجي العربي لتحل محلها "المسألة العراقية" . ومن عجب أيضاً أن إسرائيل ذاتها تخلت عن العديد من ثوابتها استثماراً لما يجري في الشرق الأوسط، فقد توارى مبدأ "الدفاع عن النفس" رداً على الضربات الصاروخية العراقية في عمق تل أبيب، أملاً في التعويض الأمريكي بما يليق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. كما نجحت الإدارة الأمريكية في تخطي الحاجز النفسي الصلب الذي يفصل العرب عن الإسرائيليين وذلك باستبعاد الأخيرين من أي ترتيبات عسكرية تحالفية ضد العراق؛ لأن ذلك حال حدوثه سيثير الجماهير العربية، ويفضي إلى تنصل الحكومات العربية من التزاماتها، وبالتالي يحدث الانفلات السياسي الذي قصده العراق تحديداً.

كانت هناك مجموعة من الأطراف العربية الفاعلة في أزمة الخليج الثانية (منها على سبيل المثال دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان) حرصت على التأكيد باستمرار أن المبالغة في رد الفعل ضد العراق إلى حد إذلاله وتأديبه أمر بالغ الخطورة، على خلفية أن العراق قوة عسكرية عربية بالغة الأهمية لإحداث التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، ومع التخوم العربية عند إيران وتركيا.[77] وعندما انتهت الحرب بتحطيم الآلة العسكرية العراقية، وتفاقم الخلل الاستراتيجي في المنطقة لصالح غير العرب، كانت الإدارة الأمريكية أيضاً مطالبة بإبراز نوع من التوازن في إدارتها للشرق

الأوسط لجهة الإلحاح العربي حيال تحقيق توافق بين المسألة الفلسطينية، والمسألة العراقية بوحي من ضغط الشارع العربي الذي وضع حكامه في مقارنة ومماثلة لها ما يبررها.

وكانت الإدارة الأمريكية بدورها تملك تصوراً فلسفياً لنظام عالمي جديد قوامه دور أمريكي كوني، من أولوياته تهذيب المنطقة وتسوية نتوءاتها وتصحيح الأوضاع فيها بما يحقق الصالح الأمريكي لفترة أطول دونما مبرر كاف لخروج عربي عنيف. وكانت صيغة مشروع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين هي المقابل الذي يحقق طموحاً عربياً استثماراً لإفرازات حرب الخليج الثانية، كما كانت هذه الصيغة خذلاناً كبيراً لإسرائيل التي أجبرت على التفاوض الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، حول الدولة الفلسطينية، وأضحت إسرائيل مكشوفة، وهي التداعيات التي أدت إلى نجاحين عربيين مؤزرين: الانتفاضة الفلسطينية وتفعيلها وبلوغها ذروتها كعامل ضغط مهم، والمقاومة اللبنانية في الجنوب التي أجبرت الإسرائيليين على الانسحاب المذل بعد أن كانت قد رفضت ذلك طويلاً.[78]

ومع ذلك فقد حققت إسرائيل نجاحات أخرى غير الدعم العسكري الأمريكي، ولم تكن حرب الخليج الثانية كلها شراً على إسرائيل التي نجحت في تحسين "مؤقت" لصورتها بالخارج وتوسيع نطاق أمنها ليشمل مساحة أوسع حتى إيران وأفغانستان، وحتى القرن الأفريقي والمغرب العربي بعد ثبوت خطر الصواريخ التي جاءت من دولة لا تربطها بها حدود مباشرة. كما نجحت أدبياتها في توجيه شعور الغرب نحو ضرورة دعم إسرائيل مادياً ومعنوياً نظراً لحالة العزلة التي تعيشها في المنطقة والشعور

العدائي العربي الذي يحيطها، وكان أهم ما في هذه التقاليد قاطبة هو تكريس الشعور الغربي بالشفقة على إسرائيل مما أعاد الحيوية للعطف على اليهود كالذي ساد في أعقاب المذابح والمحرقة النازية على يد هتلر.

وكان أخطر ما في هذا التوجه أيضاً أن تسربت مكوناته إلى مناطق في الوجدان العربي وهي تلك التي لم تتلظ بنيران اليهود ومذابحهم الدموية، فبدا الخطاب العربي تجاه إسرائيل أقل حدة في دول الخليج العربية، وظهرت للمرة الأولى كتابات خليجية تبدي تعاطفها حيال إسرائيل، وتدعو إلى التطبيع الكامل معها بلا قيد أو شرط، بعد ما تبين أن الخطر العربي كان أخطر حالاً وأفدح مجالاً مما سببه الخطر الإسرائيلي، وهكذا أصبحت التقاليد التي استثمرت فيها إسرائيل الحرب تعمل بذاتها دونما حاجة مجهدة للدفع.[79]

وبلغة الاستثمارات وحسابات الأرباح والخسائر من حرب الخليج الثانية، سعت بعض الدول العربية في الخليج إلى الاستفادة من السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الدولية. وعلى خلفية مشكلات وأزمات علائقية حادة ومربكة مع دول الجوار، برزت دولة قطر برغبتها الملحة في إحداث نوع من التوازن الاستراتيجي في العمل السياسي الخليجي، ومحاولتها البحث عن مثل هذا التوازن لدى إسرائيل ذاتها.

واعتمدت هذه السياسة الجديدة على الانخراط بفاعلية في القضايا والمشكلات الإقليمية، فيما اصطلح على تسميته في حينه بـ "التغريد خارج السرب". وقد برز مثل هذا النهج بوضوح مع بداية العهد الجديد في دولة قطر، بتولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في عام 1995،

وعمدت دولة قطر إلى تأكيد دورها السياسي من خلال استضافة بعض المؤتمرات العالمية مثل المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، [80] ومؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي. كما توسطت دولة قطر في محاولات تسوية بعض المنازعات مثل الخلاف بين السودان وأريتريا، واستضافت قياديي حركة حماس بعد طردهم من الأردن وتحمل أمير دولة قطر نفقات لجنة دعم القدس المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام 2000.

بيد أن هذا التوجه القطري كان مشوباً بالقلق والتوتر والريبة أحياناً، إذ لم تفلح الحكومة القطرية في تقديم تفسير مقنع لذلك الارتباط المفاجئ بالدولة العبرية، وقد استهلت دولة قطر اتصالاتها المباشرة مع إسرائيل بمصافحة جرت بين وزيري خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في تشرين الأول/ أكتوبر 1993. وكانت هذه المصافحة تمهيداً لاتصالات لاحقة بين وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ومسؤولين إسرائيليين، لبحث العلاقات المشتركة بين الجانبين، حيث أكد وزير الخارجية القطري أن بلاده كانت تتفاوض مع إسرائيل على عقد صفقة غاز، وأوضح أن التقدم في هذا الصدد يعتمد على دراسات الجدوى والتقدم في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وتحدثت الأنباء أيضاً عن اجتماع سري عقد في لندن في 22 كانون الثاني/ يناير 1994 بين الوزير القطري وكل من وزير خارجية إسرائيل ووزير الطاقة موشيه شاحال. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1994، نفت الحكومة القطرية بشدة ما تردد في الصحف الإسرائيلية حول اتفاق دولة قطر مع إسرائيل على تزويدها بالغاز القطري، وأكدت في 23 كانون الثاني/ يناير 1995، أن الشركة القطرية العامة للبترول وقعت خطاب نوايا

مع شركة إنرون، وهي شركة أمريكية تعمل في مجال الغاز الطبيعي؛ ونص الاتفاق الموقع على قيام الشركة الأمريكية بتطوير مشروع في دولة قطر يمكنها من نقل الغاز المسال إلى إسرائيل مع الشركة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1995 .[81]

قام يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة لكل من دولة قطر وسلطنة عُمان في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، وقالت مصادر إسرائيلية إنها جاءت بهدف تطوير العلاقات الثنائية مع الدولتين، وبعد فترة من التراجع النسبي في تطبيع العلاقات بين دولة قطر وإسرائيل، جرى تنشيط التطبيع، فقد حرصت دولة قطر على إبراز مشاركتها في جنازة إسحاق رابين في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 . كما استقبلت الدوحة في منتصف الشهر ذاته وفداً إسرائيلياً من أجل التوقيع على اتفاق يقضي بتسيير خط جوي بين الدوحة وتل أبيب، وهو الاتفاق الذي حال دون توقيعه معارضة المملكة العربية السعودية له، وإشارتها إلى أنها لن تسمح بمرور الطيران الإسرائيلي في أجوائها.

وخطت دولة قطر خطوة كبيرة في علاقاتها مع إسرائيل، عندما أعلن في أول آذار/ مارس 1996، أن دولة قطر سوف تسمح لإسرائيل بافتتاح قسم لرعاية مصالحها في الدوحة كخطوة أولى نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، خلال الاجتماع الذي عقده أمير دولة قطر مع وفد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية، برئاسة مالكولم هونلين، نائب رئيس مجلس إدارة المؤتمر. وقبيل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ، أشير إلى أن كلاً من دولة قطر وسلطنة عُمان لديهما اتفاق مع إسرائيل لتبادل البعثات

التجارية. وأثناء المؤتمر، قام نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني بتوجيه الدعوة إلى شمعون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل حينذاك، لزيارة دولة قطر في أي وقت يراه مناسباً.[82]

ومثلت الزيارة التي قام بها بيريز إلى دولة قطر في نيسان/ إبريل 1996 – وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول إسرائيلي على هذا المستوى لدولة قطر – نقطة تحول في مسيرة العلاقات بين البلدين. فإلى جانب الاستقبال الرسمي الذي لقيه بيريز، أجريت محادثات مثمرة، وقال المسؤولون القطريون إن المحادثات التي أجراها بيريز ركزت على افتتاح قسم تجاري إسرائيلي في الدوحة على أساس متبادل، كما ركزت على تعزيز التعاون في مجال الطاقة والمجالات الاقتصادية الأخرى. وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل من خلال تبادل السلع التجارية التي يمكن أن تقوم كذلك بمهام دبلوماسية، وأوضح بيريز أن المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة سوف يرعى مصالح البلدين في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية.

كما تضمنت الاتفاقية الازدواج الضريبي على الاستثمارات الرأسمالية الخاصة وعلى جهد مشترك في مجال مكافحة التصحر، وأوضحت المصادر الإسرائيلية أن الجانبين القطري والإسرائيلي اتفقا على تبادل وفود رجال الأعمال والإسراع في توقيع اتفاق لحماية الاستثمارات، لوضع الأساس السليم لتعاون اقتصادي مشترك من جانب القطاعات الخاصة في الدولتين، كما تم الاتفاق على قيام سياح إسرائيلين بزيارة دولة قطر، وأعربت الأخيرة عن رغبتها في الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تحلية مياه البحر واستخدام المياه المالحة في الأغراض الزراعية.

وافتتحت إسرائيل مكتبها التجاري في الدوحة في أيار/ مايو 1996، وبدأ مباشرة نشاطه على الفور، فبعد أسبوع من افتتاح المكتب أشار سامي رافيل مدير المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة إلى أن شركتي إيزا ودانكتر الإسرائيليتين العاملتين في مجال الطاقة قد أعربتا عن اهتمامهما بالاستثمار في مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية، وأنهما نقلتا رغبتهما إلى المسؤولين ورجال الأعمال في دولة قطر، وأوضح رافيل أن هذه مجرد أمثلة قليلة من قائمة طويلة تشمل الشركات الإسرائيلية الراغبة في إقامة مشروعات مشتركة في دولة قطر، وأشار إلى أن القائمة تضم 27 شركة إسرائيلية متوسطة وكبيرة على الأقل.[83]

ولم تتوقف الاتصالات القطرية ـ الإسرائيلية إلا تحت ضغط المذابح والمجازر التي ارتكبها الصهاينة في فلسطين عام 2000. وأغلقت الدوحة المكتب التجاري الإسرائيلي في سبيلها لإنجاح مؤتمر "منظمة المؤتمر الإسلامي" المنعقد في الدوحة في العام نفسه. وهناك تفسير يشير إلى أن التعاطي القطري مع إسرائيل إنما يأتي ضمن دور كبير تلعبه دولة قطر في صالح السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولاسيما أن هذا الرأي لم يستنكره وزير الخارجية القطري، الذي أعرب غير مرة أن الارتباط بالسياسة الأمريكية ليس عيباً تتوارى منه الحكومة القطرية، وأن كثيراً من الحكومات العربية ترتبط ارتباطاً أقوى بهذه السياسة. والواقع أن الدبلوماسية القطرية – بحسب رأينا – تمارس السياسة على طريقة الاحتراف في كرة القدم، بعد أن رفعت لغة المصالح وحسابات المكسب أو الخسارة ضمن أولويات هذه الممارسة، في حين تراجع الانتماء القومي بعيداً ليس في دولة قطر وحدها وإنما في العديد من الدول التي فضلت أن تكون شبه قُطرية.

كان من التداعيات المؤجلة لحرب الخليج الثانية الردة العنيفة في العلاقات المصرية - الخليجية عكس ما كان متوقعاً أن يكون عليه الوضع بعد الحرب، فاللافت أن الحرب زادت من عمق الفجوة واتساع الهوة، على خلفية أن المصريين قد شعروا بعد الحرب أنهم لم تتم مكافأتهم بالقدر الذي يتناسب وتضحياتهم خلالها، إذ من المعلوم أن مصر قد تحركت دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً وسخرت آلتها الإعلامية الضخمة لنصرة الحق الكويتي، وكان موقفها حاسماً لجهة منح التحالف الدولي الزخم والشرعية المطلوبة عربياً. ويلوح أن الرأي العام في مصر قد استاء كثيراً من الموقف الكويتي الذي لم يرد الثناء بثناء، علاوة على أن الترتيبات الأمنية في دولة الكويت وغيرها لم تعط البعد المصري أو السوري كبير اهتمام وإنما العكس قد يكون صحيحاً، إذ شهدت العمالة المصرية على نحو خاص عملية تسريح واستغناء واسعة النطاق في دولة الكويت وغيرها في أعقاب الحرب، بصورة غير مسبوقة. وكانت هذه الإجراءات قد عمقت من الشعور بعدم الرضا، وجعلت الحكومة المصرية تتعاطف تدريجياً مع الشعور الشعبي بعدم الاكتراث كثيراً بمخلفات الأزمة وتداعياتها خليجياً، فيما نشطت الدبلوماسية المصرية وانجذبت بشكل لافت إلى العمق الذي يمنحها الشرعية والقوة وهو النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، باعتبار أن مصر مازالت بشكل أو آخر تمثل ضمير هذه الأمة ومعيار التوازن بين تياراتها المتعارضة.

الاستقطاب المصري في السياسة الخليجية

من الصعب أن نتحدث عن البعد الخليجي بنزاعاته وتفاعلاته في مسألة الأمن القومي العربي، ونغفل محوراً مهماً كان لابد من أن تتضمنه

هذه الدراسة بوصفه عامل ارتكاز للبعد الخليجي والقومي، ومن ثم وجب التنبيه على الدور المصري من حيث ملامسته واقترابه لموضوعات هذا البحث.

تشعر مصر، وهي تمارس دورها الحضاري، أن من الطبيعي أن تكون معنية بكل ما حولها، والقول هنا أدعى على أبناء الأمة العربية الواحدة الذين يكملون مصر في الكيان والهوية. وما أخس ذلك التساؤل المارق الذي ينكر على مصر علاقتها بالعرب، والتساؤل الخبيث عن مصر: ما لها ولفلسطين وسوريا ولبنان والخليج؟ لماذا لا تتركهم وشؤونهم وتتفرغ هي لخصوصياتها؟ سيعطيها أريحية للبناء والتنمية. وقد تناسى هؤلاء المثل العربي الأشهر «لقد أكلتُ يوم أكلَ الثور الأبيض»، فالدول العربية من المحيط إلى الخليج تشكل بعداً لوجستياً لمصر كما تمثل هي عمقاً استراتيجياً لهم. وعلاوة على هذا المغزى الأمني الكبير فإن ثمة أبعاداً أخرى لحتمية التواصل المصري العربي، فهناك أمانة الثقافة، والمعتقد الديني الواحد،[84] وليس أدل على ذلك من حكمة أرادها رب العالمين عندما اختص هذه اللغة العربية لتكون هي بعينها لغة القرآن الكريم، فهي إذاً رسالة كونية أيضاً، كما أن البعد الاقتصادي قد أريد له أن تتعدد مصادره ما بين نفط وزراعة وصناعة وتجارة وممرات مائية تحظى بمكانة عالمية الطابع مثل قناة السويس، لقد أراده الله تعالى عالماً لكل العالمين، وعلى مفردات هذا العالم الكوني الصغير أن تعي هذا المغزى الحضاري الكبير، وأن رسالتها مضاعفة بحجم الأعباء والتحديات المفروضة عليها.

وحقيقة الأمر أن هذا التصدير الذي أردته إنما هو من صميم صنع السياسة الخارجية التي تنهض بالأساس على مقومات تبدأ بصناعة الصورة

التي تريد الدولة أن تصدرها عن نفسها وشعبها وثقافتها ودورها ومكانتها، وتنتهي بالتحقيق الفعلي لمصالح الدولة العليا وحماية أمنها القومي، والحفاظ على دورها متجدداً ومستمراً.[85]

وقد يكون من مقتضيات الصدق مع الذات القول بأن مصر الآن تمر بمرحلة هلامية، تعكسها حالة من الضبابية والغموض تفلسف واقعاً متحولاً متغيراً منجرفاً في اتجاه قسري نحو المجهول الذي لم نتلمس معالمه بعد، وإزاء هذه المرحلة الفاصلة، فإننا بصدد إجراء تقويم لحدود ومدى فاعلية الدور المصري حيال البعد الخليجي الذي يقدم نموذجاً حياً لما يمكن تعميمه على الدور المصري العام في إطاره السياسي التاريخي.

وكشأن أي تقسيم معاصر لرصد هذا البعد الخليجي في السياسة الخارجية المصرية، فهو يبدأ منذ الحقبة الناصرية مروراً بفترة السبعينيات حيث عهد الرئيس أنور السادات وصولاً إلى المرحلة الراهنة.

أولاً: في مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر يستطيع المرء أن يميز انفصاماً واضحاً في العمل السياسي في منطقة الخليج العربي ما بين الجهات الرسمية والحكومية حيث الأنظمة التقليدية والمحافظة، والتيار الشعبي الجارف الراغب في التحرر من ربقة الاستعمار؛ ومن ثم يمكن القول إن الدور المصري قد وقع بين المطرقة والسندان؛[86] وأصبح لزاماً عليه أن يخوض غمار مجابهة قوية على أكثر من صعيد. فمن ناحية فإن التوجه الاشتراكي وفق منظومة القيم السياسية والاقتصادية التي أتت بها الناصرية، قد تعارض بداية مع التيار السياسي السائد في منطقة الخليج منذ عهود طويلة حيث يمثل الدين الإسلامي وحسب، الشريعة الأساسية التي يستمد منها القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن مروقاً من

أي نوع ماركسياً كان أو ليبرالياً لم يكن مقبولاً أو مسموحاً به على الإطلاق، فالإسلام لا يلتقي مع الشيوعية أبداً، ولا تصلح الماركسية للتطبيق في البلاد العربية الإسلامية ولا يوجد حل للتناقض القائم بينهما.

ومن ناحية أخرى، كانت المصالح العربية في منطقة الخليج قد ارتبطت بالمصالح الغربية النفطية والاقتصادية والأمنية في منطقة تموج بالعديد من المتغيرات والتوترات، إلى حد أن حكومات هذه الأقطار قد ألحت في سبيل عدم انسحاب بريطانيا من المنطقة، وعرضت أموالاً طائلة لتعويض نفقات هذا الوجود البريطاني في الإقليم، ناهيك عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تأهبت لوراثة هذا الوجود، من خلال سياسات الدفاع التي صاغتها في إطار الحرب الباردة الدولية. وقد تعارضت هذه المنظومة من القيم الاستراتيجية تماماً مع التوجه الناصري في المنطقة العربية، وأصبحت السياستان على وشك الانفجار. وقد مثلت أزمة اليمن (1962 ـ 1966) ذروة هذا التصعيد ضمن اعتبارات استراتيجية أخرى عديدة، حيث رأت الخارجية المصرية أن هناك مخططاً غربياً لتطويق الناصرية.[87]

وفي إطار هذه السياسة العامة كان دعم الناصرية لحركات التحرر الوطني (1952 ـ 1971) وتأييدها لحركة مصدق لتأميم النفط الإيراني، وثورة تموز/ يوليو 1958 في العراق، التي أنهت الملكية بتنظيم مماثل من الضباط الأحرار في العراق، ومعارضتها لحركة عبدالكريم قاسم عام 1961 الهادفة إلى اجتياح دولة الكويت، ومعارضة مصر القوية للادعاءات الإيرانية في مملكة البحرين، وإدانة مصر القوية لاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عام 1971.

أما الموضوع اللافت للانتباه في الحقبة الناصرية، فهو ما أطلق عليه الحرب الباردة العربية، حيث سجلت في هذه الحقبة وقائع مناهضة العراق للتوجهات العربية العامة، في إطار منافستها لمصر على الزعامة. ويمثل حلف بغداد عام 1955 رداً عنيفاً على رفض مصر والمملكة العربية السعودية لفكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط التي سعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق مصالحها وتأمينها في المنطقة، وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلف في فترة لاحقة، دون مبررات استراتيجية مقنعة. ومن ثم لم يلق الحلف الزخم، أو الدعم الأمريكي المطلوب لخلوه من العناصر الأساسية في المنطقة مثل مصر والمملكة العربية السعودية وإيران، حيث اكتفت الأخيرة بعقد معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1958.

كانت الثورة في إقليم ظفار عام 1965 محوراً مهماً من محاور المواجهة المصرية ـ الإيرانية في إقليم الخليج العربي، ففي حين رأت مصر أن الحركة تحررية تهدف إلى إضعاف الوجود البريطاني، والقضاء على الإمبريالية ورموز التبعية، فإن إيران رأت فيها امتداداً للناصرية المصرية إلى منطقة تعتبرها مجالها للعمل الاستراتيجي، وأن مقارعتها واجبة، بيد أنها لم تفلح في ذلك إلا في أعقاب عام 1967، عندما رفعت مصر يدها عن القضية، وقد تركت هذه المشكلة آثاراً سلبية في علاقات مصر مع سلطنة عُمان طوال الحقبة الناصرية المتبقية، في حين أتت بتنسيق استراتيجي إيراني ـ عُماني عند مدخل الخليج لايزال قائماً حتى اليوم.

وهكذا يمكن القول إن البعد الخليجي في السياسة الخارجية المصرية إبان الحقبة الناصرية، قد اتسم بالتوتر الشديد والعنيف لجهة تعاظم

الإحساس المصري بالمسؤولية التاريخية حيال قيادة المنطقة الخليجية نحو تحول جذري وقسري، لم تكن المنطقة راغبة فيه، كما لم تكن مصر مهيأة له بعد، وهي ما فتئت تعاني إجهاداً مضنياً من جراء ولادة قيصرية لمشروعها التحرري. أضف إلى ذلك تشتت الإرادة السياسة المصرية على أكثر من صعيد، فهناك محور الصراع العربي-الإسرائيلي، ومحور الصراع مع الغرب ومعاداة الإمبريالية، والمنافسة العربية الداخلية، ومشكلة تحول المجتمع المصري ذاته من العهود الملكية إلى الجمهورية، وما اقتضاه ذلك من انزواء داخلي لترتيب أوضاعه، وربما لامس المشروع الناصري في جانب كبير منه شغاف القلوب المتعطشة للتحرر، ودغدغ المشاعر التواقة للاستقلال، وهي ذروة سنامه.

ثانياً: مرحلة السبعينيات حيث بدأ الرئيس المصري محمد أنور السادات[88] في تقديم مشروع قومي يختلف جذرياً عن المشروع الناصري، دار حول قيم التحرر الاقتصادي، والمبادرة الفردية، والتعددية السياسية حيث القيم الليبرالية، ومشروع الحرب والسلام مع الدولة العبرية. وكانت هذه التوجهات على تعددها وتناقضاتها، مدعاة للتوقف والترقب والحذر الخليجي، لقد أراده السادات انقلاباً حاداً على مجموعة القيم الحاكمة للسياسة المصرية في الحقبة الناصرية، فأقدم على انفتاح حيال الغرب، واستعداد لتفهم المصالح الغربية وقبولها في المنطقة، على أن يتفهم الغرب جيداً قضية مصر الأساسية التي تصدرت اهتماماته الشخصية، وهي إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، كما حرص على طمأنة الأنظمة العربية في الخليج على أن مصر تتفهم الخصوصية الخليجية التي تتحكم في الفعل السياسي هناك، وأن مصر هي التي في حاجة إلى دعمهم ومؤازرتهم في

المرحلة الراهنة،[89] وليس العكس كما كان سائداً في الخطاب الناصري. هذا التصور قد أعطى انطباعاً مقبولاً لدى الأطراف الخليجية، وهيأ الأجواء الملائمة للتعاون والتنسيق العربي في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فعلاوة على الدعم المادي والنفطي المعروف، أخذ حكام الخليج أنفسهم ينتقدون علانية ولأول مرة السياسات الأمريكية والغربية المنحازة إلى جانب إسرائيل ضد مصلحة مصر والأمة العربية. وأصبح هناك تمييز واضح بين المصالح القومية العليا وتلك القطرية الشوفينية، وقد تعاظم هذا البعد الخليجي في أعقاب الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط عام 1973، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس نظرتها الأمنية لإقليم الخليج وإعطائه وزناً كبيراً في سياساتها الشرق أوسطية.

وإزاء التجاذب المصري ـ الخليجي الناجم عن زخم حرب تشرين الأول/ أكتوبر، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها بحاجة إلى شرطي للخليج غير عربي، وتصادف هذا المطلب الاستراتيجي مع رغبة الشاه الطامح في إقرار نوع من الهيمنة على الإقليم، ومن ثم عمدت واشنطن إلى دعمه سياسياً وعسكرياً بدرجة غير مسبوقة؛ وهو تضخم غير مقبول عربياً نظراً للخلافات الجوهرية بين العرب والفرس. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى لا تساعد على تنامي عقد نفسية قد تضر بمصالحها الحيوية، عمدت إلى استغلال التعاون العسكري بينها وبين المملكة العربية السعودية الذي بلغ ذروته في عام 1975، وأشاعت بأنها قد رهنت الأمن في الإقليم إلى القوتين الرئيسيتين وهما المملكة العربية السعودية وإيران وفق سياسة العمودين المتساندين (Twin pillar).

وفي حين حرصت الخارجية السعودية على تبرئة ساحتها من هذه السياسة، وتأكيد أنها تعمل وفق أمنها الخاص ورؤيتها المستقلة، فإن هذا الإطار من العمل الاستراتيجي قد أثار حفيظة العراق المنافس التقليدي لإيران، والذي ورث عن الناصرية عداءه الشديد للغرب والإمبريالية.

وعندما انتقدت مصر التسليح الإيراني المبالغ فيه، ورأت أن ذلك سيضر بالمصالح العربية في الخليج، حرصت العراق على تخطئة الإدراك الاستراتيجي المصري، واندفعت بقوة نحو تسوية خلافاتها الحدودية مع إيران بمقتضى اتفاقية الجزائر عام 1975، وبدا أن هدوءاً نسبياً يخيم على الأجواء في المنطقة الخليجية وأن أهله يتعايشون في سلام؛ ومن ثم كرست مصر جهودها نحو محاولة تصفية ما نجم عن حرب تشرين الأول/ أكتوبر من تداعيات، فمضت شوطاً أبعد نحو إنهاء ملف الصراع العربي - الإسرائيلي. وعبثاً حاولت مصر إقناع الأطراف العربية بضرورة قبول التفاوض ودراسة المقترحات المصرية والأمريكية، وقادت بغداد معارضة شرسة للتوجهات المصرية، وأفلحت في خلق جبهة مضادة للمساعي المصرية، ومن ثم لم تجد مصر بديلاً عن المضي قدماً نحو ما ارتأته مصلحة وطنية عليا، وأطلق السادات قولته الشهيرة: «سوف تثبت الأيام بُعد نظرنا فيما أقدمنا عليه، وعُقم تفكيرهم وسوء تدبيرهم». وهكذا تمثل السنوات الأخيرة من عمر السادات والتي بدأت بتوقيعه لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 1981 ردة عنيفة في العلاقات المصرية - الخليجية، وقطيعة سياسية بقرار من مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1979.

كما وجدت إيران الجديدة في هذه الأجواء فرصة مناسبة لإبعاد النفوذ المصري عن منطقة الخليج العربي، وأعلنت معارضتها الشديدة لاتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل، واتخذتها ذريعة لمحاولاتها المتكررة للمنافسة الاستراتيجية مع مصر.

ثالثاً: المرحلة الثالثة وهي مرحلة الرئيس محمد حسني مبارك الممتدة منذ عام 1981 وحتى الوقت الراهن. وحقيقة الأمر أن الدور المصري في السياسة العربية بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي على نحو خاص، قد اعتراه بعض الفتور، ثم تحول إلى مضامين جديدة، ولعل المتغيرات في هذا الدور قد أتت عليه من خارجه، وليس عن ضعف فيه. فالزخم الذي كان موجوداً في الحقبة الناصرية كان بفعل عوامل عديدة، ذهب جميعها إلى غير رجعة، فلم يعد الاستيطان الأجنبي تقليدياً أو موجوداً على أرض الواقع حتى تمكن مقارعته والتنديد به، كما أن الدول العربية في الخليج التي كانت ترنو نحو القاهرة وجاذبيتها، بغية تلمس معالم المدنية الحديثة ومفرداتها من تعليم وثقافة وفنون وتقدم تقني، لم تعد هي الدول الصحراوية القاسية، فالطفرة النفطية الحادثة منذ عام 1973 قد أتت بثمارها الهائلة منذ مطلع الثمانينيات، وقادت إلى تحولات عميقة متلاحقة ومتسارعة وخلقت معطيات حياتية جديدة مختلفة جذرياً عن ذي قبل، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى اعتناق هذا المذهب السياسي أو ذاك، أمام الارتفاع المطرد في معدل دخل الفرد، وتحول ولاء الأفراد المطلق إلى الدولة والنظام الحاكم. ناهيك عن أن هذه الدول قد بدأت تتنصل تدريجياً من منظومة الأمن القومي، ولم تعد مصر وحدها هي مصدر القوة العسكرية والخبرات الدفاعية، بعد أن تحرك الخبراء الأجانب في شتى

البقاع الخليجية، واكتظت المنطقة بالمعدات والأسلحة وأحدث التقنيات الغربية. ومن ثم كانت الإرادة السياسية المصرية مدركة لهذا التغيير الجذري، وأن أي تدخل غير مدروس سيفسر تفسيراً مهيناً للكرامة الوطنية، وأيقنت مصر أن دورها محكوم عليه بالتحول القسري من الزعامة إلى الريادة، بكل ما يتطلب ذلك التحول من تبعات وواجبات، وهذا هو التغيير الجوهري الحقيقي والناجز.

كانت مصر مهتمة كثيراً بالتغيير السياسي في إيران من الشاهنشاهية إلى الثيوقراطية الإسلامية، لقد ادعت الخمينية أن التاريخ الإسلامي لم يعرف إلا حكومتين إسلاميتين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، هما خلافة علي بن أبي طالب، وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 1979. وشنت حملة انتقادات واسعة زعمت عدم شرعية النظم السياسية القائمة وأن الحل بيد الشعوب لتهب وتغير هذا الواقع المرير، وأن الثورة هي حركة المستضعفين ضد المستكبرين، كما صرح الخميني في عيد الثورة الأول «سوف نصدر ثورتنا إلى الأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية».

وإذا كان انعكاس هذه الثورة قد خلق منظومة أمنية بين الدول العربية في الخليج عرفت بـ "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في أيار/ مايو 1981، فإنها قد أثرت سلبياً في طبيعة العلاقات المصرية - الإيرانية لفترة طويلة، ولاسيما بعد ثبوت تورط إيران في الزج بنفسها في الحملة العدائية التي انخرطت فيها ليبيا ضد مصر حتى عام 1986، وتأكيد المخابرات العامة المصرية على وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في الأراضي السودانية، وضلوع إيران في تجربة أسلمة القوانين في السودان في عهد

النميري، وهو التوجه الذي بلغ ذروته بانقلاب الفريق عمر البشير بتدبير من حسن الترابي فيما أطلق عليه حكومة جبهة الإنقاذ في السودان التي أتت بنهج وليد للثورة الإيرانية.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت في 16 آب/ أغسطس 1980 تعبيراً صارخاً عن حجم المتناقضات، والاحتقان الأيديولوجي ـ السياسي الذي يعتمل في الداخل الخليجي منذ عشر سنوات أو تزيد، لقد لخصت الحرب بدوافعها ومبرراتها ووقائعها ونتائجها حالة التردي والإخفاق المروع لكافة القوى الفاعلة في النظام السياسي الخليجي، وأثبتت في جانب كبير منها خطأ الاعتقاد الاستراتيجي الذي ساد طوال فترة الحرب، وتعمد العراق تسويقه وتوهمت دول الخليج تصديقه والانسياق وراء استحقاقاته.[90]

لقد استغل العراق المناخ السائد وحالة السخط العام من الخطاب السياسي الإيراني وحاول استثمار ذلك الشحن المعنوي المتضخم ضد الثورة الإيرانية، وما أحيط بها من شكوك وترقب وحذر وتوجس أيضاً؛ لقد وجد العراق في هذا الظرف الدقيق سانحته التاريخية غير المسبوقة لتعويض إخفاقات الزمن الطويل. فالحرب ضد إيران ليست حدودية على الإطلاق، وإنما هي استراتيجية بالأساس، ستمكنه من قيادة المجموعة العربية في منطقة الخليج في عمل سياسي ـ عسكري لأول مرة في التاريخ، وستتوافر العراق على استخدام أحدث التقنيات العسكرية المتطورة، واستهلاك ما لديها من مخزون متهالك. وسيتمكن العراق من تحقيق التوازن مع دول الخليج الأخرى، عندما يحصل على مساعدات مادية

كبيرة تحسم من أرصدة هذه الدول، ناهيك عن الاطلاع على حقيقة قدراتهم العسكرية، وسيقدم العراق بكل ذلك خدمة محسوبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، لجهة لجم إيران وزيادة الطلب على سوق السلاح ومبيعات النفط وطلب الخبرات. لقد كانت الحرب مركبة، وكان العراق صاحب المبادأة والراغب فيها بشدة، ورأت إيران من جهتها أن الحرب محك حقيقي للحكم على صلابة الثورة وقوتها وقدرتها على الصمود، لقد وجدت نفسها في مأزق استراتيجي؛ وفي كل الأحوال مثلت الهيمنة والانفراد بقيادة النظام الإقليمي الخليجي سقفاً أعلى للطموح لدى الجانبين، وحافزاً كبيراً للاستمرار.

على أي حال فإن الدبلوماسية المصرية قد استشعرت أن خطراً كبيراً يحدق بالمنطقة وأن المتغيرات قد حملت معها واقعاً مريراً ستعاني الأمة ويلاته. وأدرك الرئيس مبارك أن العديد من العقائد السياسية قد بطل زمانها، فقاد عملية انفتاح داخلية وخارجية موسعة، شملت إطلاق الحريات، وعودة الأحزاب للعمل السياسي، والاهتمام بمحدودي الدخل، وأفصح أنه يرغب في ممارسة مصر لدورها العربي والإقليمي،[91] ونجحت تلك المساعي في عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها بالقاهرة.

وإزاء الأخطار المحدقة استشعرت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر أنها بحاجة إلى مصر وخبراتها الطويلة في إدارة الأزمات، وبدا أن مصر مهيأة أكثر من أي وقت مضى لقيادة العمل الاستراتيجي العربي في الحرب العراقية - الإيرانية. وحقيقة الأمر أن المساعدات العربية للعراق، كان الباعث فيها قومياً

وأيديولوجياً لأن تحقيق نصر إيراني حاسم على العراق سوف يزيد المسألة في الخليج تعقيداً، فالشعور الشعبي سيكون جارفاً نحو الدولة التي انتصرت باسم الدين، وستجد هذه الشعوب في الخمينية هالة نورانية جديرة بالاقتباس، ومن سيوقف زحف الإيرانيين حينئذ وقد بدأ انفراط العقد الخليجي من رأسه؟ وهذه معادلة سياسية غاية في التعقيد، كان على مصر والدول العربية في الخليج التعامل مع برمجياتها بدقة متناهية.

كان العراق واهماً عندما تصور أن بإمكانه احتواء مصر وقرارها السياسي، في ظل عدائه السافر لسوريا وفي إطار خطته الرامية لابتلاع دولة الكويت، لقد استمرأ النظام السياسي في العراق اللعبة وأعجبته، وإذا كانت الحرب ضد إيران مبررة فماذا ستقول بغداد للقيادات السياسية العربية وهي تقدم على سابقة خطيرة في التاريخ العربي ألا وهي غزو دولة الكويت؟ لقد عمد العراق إلى التضليل وتشتيت الفكر والإرادة، فظن أن "مجلس التعاون العربي" سيضمن له تأييد مصر والأردن واليمن أو حيادها. ولم يشفع لدولة الكويت اتهامات الخميني لها المتكررة بأنها الدولة الوحيدة التي تقدم للعراق دعماً مادياً ولوجستياً لامحدوداً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تمانع في تحقيق العراق لبعض المكاسب الإقليمية والجغرافية، وهو الذي كبح جماح ثوار إيران، وثأر للرهائن الأمريكيين، ودافع بنجاح عن المصالح الحيوية للدول الرأسمالية. هذه الخلفية من الترتيب الدولي قد أعطت انطباعاً لدى العراقيين أن المسألة لا تعدو أن تصير فسحة من الأمل الذي طال انتظاره، ولا يهم كثيراً المبرر الأيديولوجي لغزو دولة الكويت؛ فمن الجائز اتهامه اقتصادياً، ومن الممكن القول بتأييد ثورة نشبت من الداخل.

ومهما يكن من أمر فقد أعلنت مصر انسحابها من مجلس التعاون العربي، وقامت بمجهودات قبل الغزو وأثناءه لثني العراق عن عزمه وما أقدم عليه، وحاولت جاهدة الدفع بالأمور نحو حل سلمي، وأمام إصرار العراق الذي راهن على عامل الوقت، وأن الجميع سيتعود الغزو، لم تجد مصر بداً من تأييد الإجماع الدولي الذي اعتزم إخراج العراق بالقوة.[92]

كانت أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991) قاسية ومؤلمة وقد تركت آثاراً نفسية عميقة، فلم يعد لدى الدول العربية في الخليج استعداد للوثوق بالأشقاء، أو المضي قدماً وراء استحقاقات ما بعد الغزو، ومن ثم لم تتعاط كثيراً حيال الصيغة الأمنية العربية الوحيدة التي نجمت عن حرب التحرير وهي ما عرفت بوثيقة "إعلان دمشق" التي تضمنت انخراط الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا في حلف أمني عسكري.

ومضت شوطاً أبعد من ذلك نحو الاحتماء بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية التي أضحى لها حقوق سيادية في النظام الإقليمي الخليجي بمقتضى الاتفاقيات والمصالح، وقد ترجمت هذه الرؤية إلى واقع عملي ملموس على أرض الواقع. فقد تحول البر القطري إلى أكبر مخزن للسلاح والذخيرة الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العديد من السياسات الداخلية لهذه الدول يتم اعتمادها من واشنطن، وهذه حقيقة لا ينكرها بعض ساسة هذا الإقليم، ومن ثم نستطيع القول إن الخليج قد تمت له عملية أمركة واسعة.[93] وأدركت الدول العربية في الخليج أخيراً أن إيران ليست ذلك الشيطان الأكبر الذي حذر العراق منه طويلاً، وأن بإمكانهم الحوار معها حول التساؤلات التي ميزت

علاقاتهم بها بطابع العداء، وهو التصور الذي فتح آفاقاً أرحب في العلاقات العربية ـ الإيرانية في النظام الإقليمي الخليجي.

وإزاء هذه المدركات الجديدة وأمام وقفة منطقية مع النفس، فإن مصر تشعر بعدم الرضا عن الممارسة السياسية الخليجية في الإطار العربي. لقد بدت المملكة العربية السعودية أيضاً زاهدة في التعاطي حيال هذا الجانب فلم تجر تشاوراً مطلوباً مع مصر وهي تعيد علاقاتها بإيران، كما لم تحرص على الاستمرار في محور القاهرة ـ الرياض ـ دمشق الذي برز في منتصف التسعينيات للتنسيق والتشاور حيال القضايا الاستراتيجية. كما أن بعض الدول في الخليج تتصرف في القضايا القومية بشكل منفرد، فتعقد مؤتمرات مرفوضة عربياً، وتقدم خدمات لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تتعارض مع المصالح القومية، لقد أصبحت هذه الدول أكثر قُطرية، وأكثر ارتباطاً بالغرب وبمغريات العولمة، والذوبان فيها منفردة. لقد هزت الأزمة الثوابت والبديهيات الرسمية والشعبية في مجمل العلاقات العربية ـ الخليجية، وكشفت في جانب كبير منها عن أن الانقسام السياسي والأيديولوجي والاقتصادي بين النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي العربي هو أعمق مما كان يتوقع وأوسع مما كان يعتقد.[94]

خاتمة

تنبئ الدراسة المتأنية لواقع التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، عن العديد من المضامين الناجزة في سبيل صياغة مستقبل أكثر استقراراً وأمناً لهذا الإقليم المهم، إذ بوسع المراقب أن يمسك بخيوط العديد من القضايا المحورية التي تشكل في مجموعها نسيجاً معقداً للمعضلة

السياسية التي تعتمل في الداخل الخليجي، بحيث أضحى مأزوماً بفعل خارجي، ولم تدرك القوى الفاعلة بعد أنها ساهمت بقدر في إحكام العقدة التي استعصت على الحل إلى الحد الذي يصعب معه التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل المنظور. فالخليجيون قد قدر لهم أن يعيشوا في توتر دائم وعدم استقرار، وربما كان ذلك ضريبة الثروة الموجودة، ولكن أن نكون سلبيين إلى حد الإحباط المتناهي فإن هذا جريمة؛ ومن ثم تأتي أهمية مثل هذه الدراسات التي تحاول تقديم حلول ناجعة لقضايا الأمة، فالتنظير ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لغايات جوهرية ومحورية في تاريخ الشعوب.

لقد أبانت هذه الدراسة عن خلل وضعف واضحين في العمل السياسي الخليجي، وتشتته بين دعاوى مضادة، ومتضاربة إلى حد الانقسام إلى محاور وتكتلات بفعل المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية، وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة ومركز الصدارة في النظام السياسي الخليجي، الأمر الذي يعمق من حجم الشكوك المتبادلة ويؤدي إلى صراعات مدمرة، وهي البعثرة التي تفضي إلى التحلل من الالتزامات في ميدان الأمن الإقليمي، لتصبح دوله أشد ذاتية وقُطرية.

ولم تكن المنطقة العربية في الخليج استثناءً من هذا التيه، لا بل إنها أيضاً كانت سبباً مباشراً لعمليات الاختراق المتكررة للنظام السياسي الخليجي، فقد أدى ثراء المنطقة وغناها كمصدر حيوي للنفط والطاقة، وكذا الموقع الاستراتيجي المتميز، إلى أن تكون هدفاً ملحاً للمنافسة الدولية، في محاولة لاستقطاب كل أو بعض دول هذا الإقليم بما يمثله من ثقل وأهمية، الأمر الذي أفضى في التحليل الأخير إلى المزيد من

الانكشاف الاقتصادي والأمني. كما كانت استراتيجية تفعيل الأزمات الداخلية، وتأجيج النزاعات البينية بهدف تحويل المنطقة إلى سوق للسلاح، وإضفاء نوع من الرهبة والفزع على واقعها السياسي، كل ذلك قد بلور الانسلاخ التدريجي للإقليم في شقه العربي عن محيطه القومي، ليصبح أكثر ارتباطاً بالغرب ومفاهيمه وأيديولوجياته وخططه الاستراتيجية.

ومن ثم تعود هذه الدراسة لتثبت من جديد أن الأمن القومي العربي لم يكن حقيقة واقعة في أي حقبة تاريخية، وإنما كان مجرد تنظير سياسي لم يخل من شبهة فرض نوع من الوصاية على العمل السياسي العربي، ورغم تحمل دول الخليج العربية لنفقات العديد من المشروعات القومية، فإن هذه الدول قد اكتفت بتقديم الدعم المادي، إذ كانت تستشعر بل وتدرك أن الفكر الراديكالي لا يلائم الأنظمة الحاكمة فيها، وأنه يحمل من المخاطر الشيء الكثير، والتي ليس أقلها تحويلها من الملكية والمشيخية إلى أنظمة أكثر ثورية وتحررية، على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت وبالاً على الوضع في المنطقة أكثر من غيرها.

وكانت حرب الخليج الثانية (1990 ـ 1991) تعبيراً صارخاً عن أزمة التوازنات الاستراتيجية في الخليج، إلى حد ابتلاع دولة لدولة أخرى، وعجز دول الخليج العربية عن مواجهة الغزو بالقدرات الذاتية، وتدمير قوى التحالف للقدرات العراقية، ونجاح الاستراتيجية الأمريكية في إضفاء نوع من الشرعية على وجودها في الخليج. وتمكن الغرب من تسويق أكبر قدر من الصفقات التسليحية والدفاعية في تاريخ الخليج السياسي، بحثاً

عن التوازن المطلوب، واستهدف إحداث التفكك غير المسبوق في العمل السياسي الخليجي، وشيوع عدم الثقة والاطمئنان وسعي كل طرف لتحقيق التوازن وفق اعتقاده ومصالحه، وفقدان التنسيق الجماعي، والرؤية الشاملة، وتوتر حاد في العلاقات البينية إلى حد تصعيد النزاعات، والتهديد بالحرب أو التلويح بها، بين دولة قطر ومملكة البحرين، ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، وإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، والعراق ودولة الكويت.

أبانت الدراسة في جانب كبير منها عن الصدمة العسكرية والاقتصادية التي ضربت المنطقة بفعل الأزمة السياسية الناجمة عن حرب الخليج الثانية. فقد اختلطت الأوراق العسكرية بالاقتصادية، وأصبحتا مزيجاً واحداً، بحيث أضحى من الصعوبة بمكان التمييز بين خطط الدفاع والخطط الاقتصادية، بل أثرت الأولى في الثانية تأثيراً عميقاً، في ظل أزمة اقتصادية عالمية التهمت السيولة، وأوقفت عجلات التنمية عن الدوران والحركة.

وقد صاحب هذه الحالة من الاستياء والسخط العارم نوع من المبالغة والإمعان في الشطط إلى حد البحث عن التوازن لدى إسرائيل ذاتها، والتسابق لأجل خطب ودها، دون مبررات استراتيجية عملية أو واقعية، ومحاولة البحث عن إيران بعد نسيان دام سنين، والتوتر السعودي-الإماراتي الملحوظ حول كيفية التعاطي حيال إيران في ظل حرص الأخيرة على عدم تقديم تنازلات حقيقية في قضية الجزر، فألمحت الإمارات للطرفين أن العسل لن يدوم أكثر من شهر مادامت هناك أزمة حقيقية تتعلق

بحقوقها في الجزر. وكان الصوت المتعقل شبه الوحيد في هذه اللُّجَّة، هو الإدراك الإماراتي-السعودي أن أزمة المنطقة الحقيقية تتوارى خلف الحدود، فسعت الأخيرة إلى تسويتها مع دولة الكويت واليمن ودولة قطر، ودعت إلى نوع من التهدئة ومحاولة إيجاد صيغة ملائمة للتعايش؛ ولكنها ليست بأي حال هي صيغة التوازن، الذي لايزال أبعد ما يكون عن واقع المنطقة.

الهوامش

1. انظر:

F.O/BK 10373/Memo From Kuwait to Foreign Office, See "They Will Also Sign a Separate Loan of 30 Million Pounds Sterling Payable in London on Signature and Repayable in Nineteen Installments From The end of The Sixth Year, With a gold Cleanse" F.O. in, D.12-21P.M. October 2, 1963.

2. غسان العطية، "العراق الرجل المريض. . . إرهاصات السقوط"، صحيفة **الخليج** (عدد 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

3. بيار سالنجر وإريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991)، ص17.

4. انظر:

Joel Beinin, *Origins of the Gulf War* (West Field, New Jersey: Open Magazine, 1991), 8.

5. انظر:

Ofra Bengio, "The Challenges To The Territorial Integrity Of Iraq," *Survival*, (vol. 37, no.2, summer 1995).

6. سعد البزاز، "العراق السري" من سلسلة عرض كتاب، الحلقة الأولى، صحيفة **الخليج** (عدد 2 آب/ أغسطس 1996).

وعن حسابات العراقيين ترتيباً على فهمهم للمناخ الدولي راجع:

عبدالمنعم سعيد، "حرب الخليج والنظام العالمي الجديد"، مجلة **العلوم الاجتماعية**، السنة 19، العددان (1، 2 ربيع وصيف 1991، الكويت، 1991).

7. ظهرت منذ نهاية السبعينيات من القرن المنصرم العديد من الدراسات الصادرة عن مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة "شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية"، وغيرها العديد من الدراسات المكثفة عن منطقة الخليج العربي، وتحوي في مجملها وجهة النظر العراقية حيال كافة القضايا المتعلقة بالإقليم. واللافت أن المدرسة العراقية كانت تروج بشكل واضح لمبررات الهيمنة العراقية باعتبارها مطلباً قومياً عربياً تاريخياً؛ وقد ساهمت مثل هذه الكتابات في بلورة وجهات نظر مضادة حيال العراق ومقاصده الحقيقية.

8. رولان جاكار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول: شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991)، ص18.

9. للمزيد من التفاصيل عن ردود الأفعال المختلفة راجع:

بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سابق.

ولمراجعة إطار تحليلي لانعكاسات الأزمة على الواقع العربي راجع: محمد السيد سعيد، «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج»، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 158 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992).

10. انظر:

Dore Gold, *Israel and The Gulf; New Security Frameworks For The Middle East, Policy Focus,* (Washington Institute, Research Memorandum, No. 31 November 1990).

11. انظر:

Zalmay Khalilzad, "The United States and The Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony," *Survival*, (vol, 37, no.2, Summer 1995).

12. أحمد إبراهيم، «محددات وأهداف السلوك العراقي إبان الأزمة»، **السياسة الدولية** (العدد 103 كانون الثاني/ يناير 1991)، ص 46ـ54.

13. هاني رسلان، «التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة»، **السياسة الدولية**، العدد السابق، ص60ـ69.

14. عبدالرحمن عبدالله المرشد، «دور المملكة العربية السعودية في حرب تحرير الكويت»، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة، «دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك»، المجلد الأول، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت: جامعة الكويت، 1993)، ص285.

15. وللمزيد من التفاصيل راجع:

جبر علي جبر، «التسهيلات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي لتحرير الكويت»، الندوة العلمية الرابعة، مرجع سابق، ص273.

16. راجع خصوصية العلاقة بين العراق والكويت في:

عبدالجليل مرهون، «العلاقات الخليجية العراقية: بنية الوزن الجيوبولتيكي»، القسم الثاني، **شؤون الأوسط**، السنة 5 (العدد 49، شباط/ فبراير 1996).

17. جون كيلي، «حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط (الحصاد)»، ترجمة عاشور الشامس (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط4، 1992)، ص87.

وراجع أيضاً: دراسات الكونجرس الأمريكي، **أمريكا تغزو الخليج**، ترجمة وجيه راضي (القاهرة: سينا للنشر، 1991).

18. آلان ودومنيك فيدال غريش، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة إبراهيم العريس (ليماسول: دار قرطبة، 1991)، ص16.

19. انظر:

Andrei Kozyrev, "Russia; Chance For Survival;" *Foreign Affairs*; (vol. 71, no. 2, Spring 1992).

20. ستيفن داجت وجاري جي باجليانو، **حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 4، 1997)، ص17.

وراجع أيضاً العبء النفسي للحرب في: خلدون النقيب: «الثاني من آب/ أغسطس ودائرة الخوف والتخويف»، صحيفة **الخليج** (عدد 5، آب/ أغسطس 1997).

21. راجع الحصر النسبي لتكاليف حرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991 في:

Benoit Parisot, "Les Conséquences financiéres de la guerre du Golfe sur Pays Arabes du Moyen Orient," dans: *Les Nouvelles Questions d'Orient* (Cahiers de l' Orient, 1991).

22. راجع الإحصاءات والبيانات الصادرة عن ندوة مستقبل العلاقات العراقية الكويتية التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي في 15 أيار/ مايو 2000.

23. المصدر: الإحصائيات المالية الدولية المجمعة في: Benoit Parisot, op. cit.

24. عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل**، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1995)، ص134.

25. عبدالجليل مرهون، المرجع السابق، ص96.

26. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي 1992** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993)، ص19. راجع أيضاً: محمد السيد سعيد، النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية، من منظور الاقتصاد السياسي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد السابق ذكره، ص635-680.

27. عبدالجليل مرهون، مرجع سابق، ص365.

28. نسرين مراد (وآخرون)، **تحديات الأمن: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة الخليج للنشر، 1991) وراجع أيضاً: محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص557.

29. راجع صحيفة **الشرق الأوسط** (6 شباط/ فبراير 1991).

30. للوقوف على اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة راجع:

Ruhallah Ramazani, "Iran's foreign police," *Middle East Journal*, (vol. 43, no. 2 spring 1989), 203 .

وراجع أيضاً: إرهاصات التحول الإيراني في:

- محمد صادق الحسيني، «جمهورية الحوار الخاتمية وانقلاب الهرم الاجتماعي»، صحيفة **الخليج** الإماراتية (2 آب/ أغسطس 1997).
- نفسه: «الظاهرة الخاتمية: انقلاب الريف والمدينة ضد تجمع آثينا القديم»، المرجع السابق (عدد 5 تموز/ يوليو 1997).

31. روح الله الخوميني، **الوصية الخالدة**، الترجمة العربية للوصية السياسية الإلهامية لقائد الثورة الإسلامية الكبير، مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران، مكتب وكلاء الإمام الخوميني في المسائل الشرعية والأمور الحسبية (بيروت، د.ت)، ص10.

- رفعت سيد أحمد، **وصية الخوميني** (القاهرة: الدار الشرقية، 1989)، ص17.

وراجع وجهات نظر مضادة في:

- عبدالله محمد الغريب، **وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية**، ط5 (د.م: د.ن، 1987)، ص53.

- مايكل كلير، **إيران 1900ـ1980، الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص24.

- محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله، قضية إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، 1982)، ص48.

32. مهدي نوربخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة»، في كتاب: **إيران والخليج، البحث عن الاستقرار** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 33ـ72.

33. بهمان بختياري، «المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية»: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، المرجع السابق، ص73.

وقارن ذلك بـ:

روي متحدة، «الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية»، مرجع سابق، ص103.

34. راجع انعكاسات هذه المرحلة على الداخل الإيراني في:

Shahram Chubin and Charles Tripe, *Iran and Iraq at War* (London, I.B. Tauris; Boulder, Co: West View Press, 1988).

Anthony Cordesman, *The Iran Iraq War and Western Security: 1984-1987; Strategic Implications and Policy Options* (London, New York : Jane's 1987, Rusi Military Power Series).

وراجع أيضاً: عباس النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية الإيرانية»، **المستقبل العربي**، السنة 9، العدد 89، تموز/ يوليو 1986 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

35. حسام مسلم، «انعكاسات تولي خاتمي الرئاسة في إيران على الدائرتين الإقليمية والدولية»، صحيفة **الاتحاد** (23 آب/ أغسطس 1997).

وراجع أيضاً: محمد السعيد إدريس، أحمد منسي، **الانتخابات الرئاسية الإيرانية، مستقبل عملية الإصلاح** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، سلسلة استراتيجية، العدد 104، السنة الحادية عشرة، 2001).

36. راجع رصداً لمثل هذا التحول في:

Abbasmaleki, "Challenges to Iranian Foreign Policy" *The Iranian Journal of International Affairs* (summer 1933), 313.

37. انظر:

Paul Aarts, and Michael Reancer, Oil and The Gulf War; *Middle East Report* (July/August 1992).

38. عن المكاسب الإيرانية من تحرير دولة الكويت عام 1991 راجع:

- رولان جاكار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، مرجع سابق، ص17.
- بيار سالنجر وإريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج**، مرجع سابق، ص34.

39. عبدالله فهد النفيسي، «إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1978 ـ 1998»، مجلة **السياسة الدولية** (القاهرة: العدد 137، تموز/ يوليو 1999)، ص62.

راجع أيضاً: هالة سعودي، «أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيران» في: **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991)، ص302.

40. هوشنك أمير أحمدي، «سياسة إيران الإقليمية»، **شؤون الأوسط** (العدد 27 آذار/ مارس 1994)، ص17.

41. غرفة تجارة وصناعة الكويت: تقرير عن العلاقات الاقتصادية بين الكويت وإيران، 1992.

42. انظر:

Shahram Chubin, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in The Balance Of Power in The Gulf* (Oxford ; New York, Oxford University Press For The International Institute For Strategic Studies, 1996 (Adelphi Papers; No. 304).

وراجع أيضاً: مجموعة من الباحثين، «تقارب إيراني سعودي يغير أجواء الخليج السياسية وليس أوضاعه الاستراتيجية»، **التقرير الاستراتيجي العربي** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998)، ص215.

43. عبدالجليل مرهون، «أمن الخليج بعد الحرب الباردة»، مرجع سابق، ص359.

44. راجع حساسية الشعوب حيال الهيمنة الأمريكية في: مايكل هادسون، وستيفن زيوس، «مستقبل الهيمنة، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»، **ترجمات استراتيجية** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة 2، العدد 9، أيار/ مايو 1997)، ص13.

45. محمد الفوزان، «أمريكا تقرر الاحتفاظ بتواجدها العسكري المباشر»، **الأزمنة العربية** (الشارقة: 31 آذار/ مارس 1990).

وإريك رولو، «الاحتواء المزدوج شعار وليس استراتيجية، ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق»، صحيفة **الخليج** الإماراتية (عدد 28، تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

46. انظر:

Stanley Hoffman, "New World and its Trouble," *Foreign Affairs* (no. 69, 1990), 115.

راجع أيضاً: منعم العمار، «البرنامج النووي-الإيراني»، مجلة **العلوم السياسية**، بغداد، 1995.

وقارن بـ: روبرت برانجر، **القدرات العسكرية للدول العربية في الخليج** (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1985)، ص109.

47. مازن الرمضاني وآخرون، **مستقبل السياسة الخارجية العراقية** (بغداد: منشورات الجمعية السياسية العراقية، العدد5، 1994)، ص112.

48. ماهر رجا، «الدبلوماسية الأمريكية من المنطقة الآمنة إلى الرمال المتحركة، المحاولات السياسية لاحتواء الولاءات الكردية»، صحيفة **الخليج** (عدد 10، تشرين الثاني/ نوفمبر 1996).

وراجع أيضاً: غسان العطية، «العراق الرجل المريض... إرهاصات السقوط»، صحيفة **الخليج** (عدد 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

49. إريك رولو، الاحتواء المزدوج، مرجع سابق.

50. لم يتغير الاحتواء عند إنديك كثيراً، وإنما جاء اجتراراً من سياسة قديمة للولايات المتحدة الأمريكية، للاطلاع على احتواء السبعينيات والثمانينيات راجع:

أحمد عبدالرازق شكارة، **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات، دراسة تحليلية للتطورات والعلاقات والتأثيرات السياسية الاقتصادية المتبادلة بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي** (العين: مطبعة الكاظم، 1985).

51. يؤكد إنديك سياسة الاحتواء ويحذر من الخطر الإيراني على المنطقة، صحيفة **الخليج** الإماراتية (عدد 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997).

52. للمزيد من التفاصيل راجع:

جون بهجت وحسن جوهر، «أعوام السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات، إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج»، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 19، العدد 211، أيلول/ سبتمبر 1996).

وراجع وجهة نظر خليجية في:

عبدالخالق عبدالله، «النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام المصرية، السنة 29، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

53. Shahram Chubin and Charles Tripp, op. cit., 39-40.

54. راجع مجمل هذه الآراء النقدية لنظرية الاحتواء المزدوج والصادرة عن هيئات بحثية متخصصة لكل من جريجوري جوز وجراهام فولر وغيرهم في:

علي الطراح، «تطور السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج»، **السياسة الدولية** (العدد 117، تموز/ يوليو 1994)، ص 205ـ 211.

55. حسن أبوطالب، «المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة»، **السياسة الدولية** (العدد 132، نيسان/ إبريل 1998)، ص257.

وعن رفض العراق المطلق لسياسة الاحتواء هذه ومخاطر هذا الرفض واحتمالاته راجع:

- حسنين توفيق إبراهيم، «مستقبل العراق وانعكاساته على أمن الخليج»، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 100، السنة الحادية عشرة 2001)، ص45ـ 52.

- جراهام فولر، **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 14، د. ت).

56. عبدالجليل مرهون، «أمن الخليج بعد الحرب الباردة»، مرجع سابق، ص375-380.

57. للمزيد من التفاصيل حول ملابسات أزمة التفتيش راجع: نبية الأصفهاني وآخرين، «الأزمة العراقية الثانية بين الحرب والسلام»، **السياسة الدولية** (العدد 132 نيسان/ إبريل 1998)، ص249.

58. انظر:

George Joffe, "Middle Eastern Views of the Gulf Conflict and its Aftermath," *Review of International Studies*, (19, 1993), 77-99.

59. انظر:

Abraham Karawan, "Monarchies, Mulla and Marshals: Islamic Regimes?" The Annals of the American Academy of Political and Social Science 524 (November 1992), 113 .

راجع أيضاً: إبراهيم كروان، «المعضلات العربية في التسعينيات»، **السياسة الدولية** (العدد 117، تموز/ يوليو 1994)، ص15-17.

60. انظر:

Said Amir Arjomand, "A Victory for the Pragmatists," in: James Piscatorial, ed., *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crises* (Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991), 52-69.

61. انظر:

Fouad Ajami, "The End of Arab Nationalism," *The New Republic*, (August 12. 1991) 23-7 and Asad Abukhalil, "A new Arab Ideology? The Rejuvenation of Nationals," *Middle East Journal*, 46.1(winter 1992) 22-36.

62. أحمد سميح الخالدي، حسين آغا، «بعض التحديات الاستراتيجية العربية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (العدد 10، ربيع 1992)، ص7.

63. محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي»، **المستقبل العربي** (العدد 165، شباط/ فبراير 1992)، ص10 ـ 11.

64. محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص11.

65. انظر:

Bahgat Korany, "From Revolution to Domestication," in: Bahgat Korany and Ali Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder: Westview Press, 1991), 103-55.

66. انظر:

Hani Faris, "The Arab Political Order After the Gulf War," in: *The Gulf Crisis* (Washingon DC.: Center for Contemporary Arab Studies, 1992), 216.

67. منير شفيق، «العراق بين الوحدة والتجزئة»، **قراءات سياسية** (العدد 3، خريف 1993)، ص161 ـ 171.

68. علي الدين هلال، «مستقبل النظام الإقليمي العربي»، **المستقبل العربي** (163، أيلول/ سبتمبر 1992)، ص74.

69. انظر:

Hani Faris, "The Arab Political Order After the Gulf War," op. cit., 217.

70. يزيد صايغ، «أزمة الخليج وإخفاق النظام العربي»، **المستقبل العربي** (العدد 129، تموز/ يوليو 1991)، ص4ـ20.

Muhammad Faour, *The Arab World After Desert Storm* (Washington: Untied States Institute of Peace Press, 1993), 80-93.

71. للمزيد من التفاصيل راجع:

- Eberhard Kienle, *The Conflict Between Syria and Iraq* (London: I. B. Taurus, 1990).

- F. Gregory Gause, "Balancing What?: Alliance and Alignment Choice in the Gulf," Paper Presented to the *International Studies Association Meeting* (Acapulco: March 23-27, 1993), 16-19.

72. انظر:

Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder: Westview Press, 1992) 86-87.

73. انظر:

Sharon Stanton Russell & Muhammad Ali Al Ramadhan, "Kuwait's Migration Policy Since The Gulf Crisis," Presented to the *Middle East Studies Association* (November 1993), 15.

74. انظر:

Tomas Stevenson, "Yemeni Workers Come Home," *Middle East Report* (March/April 1993) and Simom Edge, "Migrants Come Home To Roost," *Middle East Economic Digest* (October 1991).

75. انظر:

George Abed, "The Palestinians and The Gulf Crisis," *Journal of Palestine Studies* 202 (Winter 1991), 30, and Shebly Telhami, "Arab Public Opinion and the Gulf War," *Political Science Quarterly*, 108, 3 (Fal 1993), 441.

76. انظر:

"The Democratic Solution to the Palestine Question" *Journal of Palestine Studies* 6.2 (Winter 1977) 12-18, and "The Agreement: An Interview With Nabil Shaath," *Journal of Palestine Studies*, 23, 1 (Autumn 1993), 5-13.

77. إبراهيم نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة»، **السياسة الدولية** (السنة 28، العدد 110، تشرين الأول/ أكتوبر 1992).

78. حمد عبدالعزيز الكواري، «إسرائيل والخليج»، صحيفة **الخليج** (عدد 26 أيار/ مايو 1997).

79. إبراهيم عبدالكريم، «الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل»، مجلة **التعاون** (السنة الأولى، العدد 2، نيسان/ إبريل 1986)، ص24.

80. راجع تعقيباً على تصريحات وزير خارجية دولة قطر في:

«مؤتمر الدوحة مكافأة للدور الأمريكي أثناء المحاولة الانقلابية»، صحيفة **الخليج**، (عدد 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

وقارن ذلك بـ:

رفيق نصر الله، «الحريري: مؤتمر الدوحة يهدف لإقامة مصرف للتنمية يمول عربياً وبإدارة إسرائيل»، صحيفة **الاتحاد** (عدد 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

81. الفاينتشيال تايمز *Financial Times* اللندنية (عدد 28 كانون الثاني/ يناير 1994).

82. نظر إلى العلاقات الإسرائيلية ـ القطرية المتنامية في تلك الفترة على أنها من تداعيات العهد الجديد في دولة قطر، وخاصة بعد الانقلاب والمواقف العربية غير المؤيدة.

راجع إرهاصات التحول في العلاقات الإسرائيلية ـ الخليجية في:

Dore Gold, "Israel and The Persian Gulf; New Security Frameworks For The Middle East," *Policy Focus*, (Washington Institute, Research Memorandum; no. 31, November 1990).

وعن هذه الجذور انظر:

شمئيل سيجف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمَّان: دار الجليل للنشر، 1983).

83. انظر:

Michael Keren, "Israel Processionals on the Peace Process," in: Efraim Karsh, *Peace in the Middle East: the Challenge for Israel Essence*, (England: Frank Cass, 1996), 163.

راجع أيضاً: وليد أبوظهر، «قطر: توقعات التطورات الجديدة»، مجلة **الوطن العربي** (العدد 986، 26 كانون الثاني/ يناير 1996)، ص24.

84. يعاني الدور المصري في محيطه العربي أزمة حقيقة منذ عام 1979، على خلفية تحولات عاصفة من ليبرالية محدودة إلى شمولية مطلقة إلى شمولية مثقوبة بخروق ليبرالية ضيقة الحجم ومحدودة الأثر، ويقف الآن حائراً أمام خيارات تستدعي قدرة جسورة على اتخاذ القرار بمعناه التاريخي والحضاري، باعتبار هذا القرار عملاً متجدداً من أعمال تقرير المصير التي تقدم عليها الأمم الحية بحيوية وعافية وتتردد أمامها الأمم المتكلسة في حيرة وتمزق، ومثل هذا القرار لا يمكن بناؤه

إلا عبر اهتمام شعبي واسع، يوازيه حوار وطني معمق تديره النخب السياسية والفكرية في آن واحد.

عن مصر المكانة والدور راجع:

أنور الهواري، «نحن والنظام العالمي: البناء المزدوج»، **السياسة الدولية** (العدد 139، كانون الثاني/ يناير 2000)، ص63.

85. للمزيد من التفاصيل راجع: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)، ص102.

86. عبدالمنعم المشاط، «القدرات المؤهلة للدور الإقليمي»، في عبدالمنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمي المصري في الشرق الأوسط** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدارسات السياسية، 1995)، ص101ـ103.

87. راجع وجهة نظر تحليلية في:

محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

88. جمال زهران، **السياسة الخارجية لمصر (1970ـ1981)**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987)، ص44.

89. للمزيد من التفاصيل راجع:

نادية مصطفى، «سياسة تعبئة الموارد، السياسة الخارجية في عهد أنور السادات»، في: علي الدين هلال (محرر)، **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987).

90. عن تأثيرات الحرب العراقية ـ الإيرانية على الأمن القومي العربي راجع:

- خليل إلياس مراد، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1987).
- عبدالجليل مرهون، «المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية»، **شؤون الأوسط**، السنة 5 (العدد 50 آذار/ مارس 1996).

91. جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك 1981»، في أحمد عبدالله (محرر)، **الجيش والديمقراطية في مصر** (القاهرة: دار سينا للنشر، 1990)، ص75.

راجع أيضاً: «الاستمرار والتعبير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك»، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 96، تموز/ يوليو 1982).

92. عن الدور المصري في أزمة الخليج الثانية، راجع: مصطفى علوي وآخرين، «مصر وأمن الخليج بعد الحرب»، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).

93. تجدر الإشارة إلى أن الانفراج الواسع في العلاقات الأمريكية-العربية في الخليج كان يقابله أزمة حادة في العلاقات الأمريكية-المصرية، وبرزت الدبلوماسية المصرية لتلعب دوراً مؤثراً في معادلة التوازن الدبلواستراتيجي على خلفية أن مصر لديها شكاوى وتحفظات متكررة من قبول واشنطن وتسامحها مع السلوك الإسرائيلي المنافي لعملية السلام وسعيها لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، وتجاهلها في السياق للترسانة النووية الإسرائيلية، واستمرار الحصار ضد العراق وليبيا دونما مبرر. كما أن واشنطن لديها تحفظات مماثلة على القاهرة، ومن ذلك رفض الأخيرة منح الأمريكيين تسهيلات عسكرية بشكل منتظم وبلا قيود تمكنها من الوصول إلى مناطق أخرى، وتفتح لها ممرات في أوقات الطوارئ، وخيبة أمل الأمريكيين في إنشاء تحالف أمني تشارك فيه مصر وإسرائيل وواشنطن، ونمو الاتجاهات المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مصر.

94. راجع:

- حسن نافعة، «سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة، معضلة البحث عن نقطة توازن» في: **سياسة مصر الخارجية** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص97.

- هيرمان أيلتس، «الولايات المتحدة ومصر» في: **عشر سنوات على كامب ديفيد** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).

نبـــذة عـــن المحاضـــر

د. فتحـي محمد العفيفي

يشغل منصب مدير المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية بالزقازيق بجمهورية مصر العربية. وهو يحمل درجة الدكتوراه في الآداب، وكان موضوع أطروحته حول الأسس التاريخية لمشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

عمل مديراً لقسم البحوث والدراسات بمركز التراث العربي والإنساني بدولة قطر. وظهر له العديد من المقالات في موضوعات مثل ظاهرة الإسلام السياسي في المجتمعات العربية المعاصرة، والعنف السياسي في العلاقات الدولية، والاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، وإسرائيل والأمن القومي العربي. وهو عضو في العديد من الجمعيات الأكاديمية مثل الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والجمعية التاريخية لدول الخليج العربية، وعضو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ألف العديد من الدراسات منها **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي: دراسة تاريخية - سياسية - قانونية**، و**التأثير السياسي للقضية الفلسطينية في العلاقات السعودية - الأمريكية**.

صدر من سلسلة

محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص . ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مــركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-440-X

9 789948 004400

